الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

28 **صفر** 1435 – 31 **ديسمبر** 2013

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5
حقوق الانسان في العالم	36

هيئة حقوق الإنسان

ولي العهد: الملك فيصل "أمة في رجل"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=173135&CategoryID=5

الرياض: نايف العصيمي
رعاية من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، احتفل مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في الرياض أمس، بمرور 3 عقود على إنشائه، بحضور ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبد العزيز.
وفي كلمة له خلال الاحتفال، استحضر الأمير سلمان مسيرة الملك الشهيد فيصل بن عبدالعزيز، قائلا "لقد كان الملك فيصل أمة في رجل، قدم لبلاده وللأمتين العربية والإسلامية الكثير، ورغم مرور 4 عقود على وفاته إلا أن أثره الإيجابي لا يزال باقيا وأفعاله الطيبة باقية وشاهدة"، مشددا على الحرص الذي يوليه الملك عبدالله، لحركة البحث العلمي في البلاد، ومعتبرا أن مركز الملك فيصل يعد منارة ثقافية مميزة على مستوى العالم.
ليلة من الوفاء، شهدتها العاصمة الرياض أمس، وفيصل بن عبدالعزيز كان لها عنوانا. فبرعاية من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، شرف ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز، احتفالية مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بمناسبة مرور 3 عقود على إنشائه، بحضور أبناء الملك فيصل.
وكان الملك الراحل فيصل بن عبدالعزيز، حاضرا في روح ما سطر من كلمات ألقيت في الحفل الخطابي، وفي الفيلم الذي عرضه المركز على الحضور، والذي عكس اهتمام الملك الشهيد بالتاريخ الإسلامي وبالثقافة الإنسانية من كافة أبعادها.
وفي كلمة له خلال الاحتفال، استحضر الأمير سلمان مسيرة الملك الشهيد فيصل بن عبدالعزيز، قائلا "لقد كان الملك فيصل أمة في رجل قدم لبلاده وللأمتين العربية والإسلامية الكثير، ورغم مرور 4 عقود على وفاته إلا أن أثره الإيجابي لا يزال باقيا وأفعاله الطيبة باقية وشاهدة".
وشدد ولي العهد على الحرص الذي يوليه الملك عبدالله بن عبدالعزيز، لحركة البحث العلمي في البلاد، معتبرا أن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية منارة ثقافية مميزة على مستوى العالم كله.
وقال الأمير سلمان في بداية كلمته "يسعدني ويشرفني أن أكون بينكم اليوم بتكليف كريم من سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، ونحن نحتفل بإتمام هذا المركز العريق عامه الثلاثين في جهود علمية وبحثية مشرفة جعلته باقتدار منارة ثقافية مميزة على مستوى العالم كله".
وأضاف ولي العهد بالقول "إن من المشرف للمملكة السعودية أن يكون لديها مركز علمي بمستوى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الذي مر عليه 3 عقود سجل خلالها نجاحات حقيقية تليق بأن يحمل هذا المركز اسم رجل عظيم وهو الملك فيصل".
وتابع الأمير سلمان في خطابه "لقد كان الملك فيصل أمة في رجل، فقدم لبلاده والأمة العربية والإسلامية الكثير، ورغم مرور 4 عقود على وفاته، غفر الله له، إلا أن أثره الإيجابي لا يزال باقيا وأفعاله الطيبة باقية وشاهدة".
واستدل الأمير سلمان بحديث إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، منها علم ينتفع به وولد صالح يدعو له، وأضاف في هذا الصدد "لقد تحقق ذلك في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، إذ ساهم رئيس مجلس إدارته الأمير تركي الفيصل وأخوانه بصناعة التميز لهذا المركز، فلهم الشكر والتقدير، كما أن آثار وأعمال المركز خير دليل على نجاحاته، وهي، إن شاء الله، علم ينتفع به ونرجو أن ينال نفعه فيصل بن عبد العزيز، رحمه الله".
وعد ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع "ازدهار مراكز الأبحاث في كل دولة هي التميز وعلامة تفوق"، وقال "وما نرجوه أن يكون هذا المركز المبارك نموذجا لغيره من المراكز في العناية بالمعايير المهنية والأصول البحثية التي تقدم الخير للبشرية".
واختتم كلمته بالقول "ولا يفوتني أن أشكر القائمين على هذا الصرح العلمي، كما أشكر أبناء الملك فيصل على جهودهم لخدمة العلم ورفع اسم الملك فيصل بن عبدالعزيز، بل ورفع اسم المملكة العربية السعودية في المحافل العلمية والبحثية. وأدعو الله أن يحفظ ملكنا الملك عبدالله الذي يولي اهتماما خاصا بالبحث العلمي. وأدام الله على هذه البلاد نعم الخير والعزة والأمان".
من جانبه، ألقى رئيس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الأمير تركي الفيصل، كلمة قال فيها "نيابة عن مجلس أمناء مؤسسة الملك فيصل الخيرية وكافة منسوبي مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية أقول.. يرعانا في هذه الأمسية عبدالله

بن عبدالعزيز خادم الحرمين الشريفين وملك المملكة العربية السعودية، راعي العلم ومن أسس لهيئات ومكتبات ومجالس ودور علم وجوائز وجامعات وجعلها كلها مسخرة لخدمة الإنسان من بلاد ترقى إلى الصفوف الأولى من دول العالم".

وأضاف مخاطبا الأمير سلمان "وأنت يا سيدي تنوب عنه بوجودك بيننا.. لأنك من دشن نشاط المركز في العام الثاني من إنشائه، وهو يحمل من صفات الفيصل الشهيد هذه المعالم، فالعمل هو نبراس المركز ومن يعمل به، والعطاء الفكري هو جهاده، وحسن البيان هو مقولته، وأناقة الإخراج هو شكله وصدق القول هو ديدنه وحفظ التراث هو مخزونه".

وشدد تركي الفيصل على أن الأمير سلمان "لا يزال المعين المستديم والمعين الذي نغترف منه الرشاد والإلهام.. فحياك الله وسدد خطاك يا ولي العهد الوفي وعمي الودود يا سلمان آل سعود".

وخلال فيلم توثيقي يعرض مسيرة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، قال وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل إنه حينما قرر أبناء الملك فيصل أن يركزوا على الثقافة في الأعمال التي تحمل اسمه، كان ذلك امتدادا لاهتماماته، كيف لا وهو رجل فكر وحكمة.

وفيما شهد حفل الأمس، تدشينا لمكتبة المركز بعد تحديثها، قال خالد الفيصل "إن هذه المكتبة هي من أهم المكتبات الموجودة، حتى إن طلبة الجامعات يعتبرونها من أهم المراجع التي يرجعون إليها، نظرا لسهولة الوصول إلى المعلومة في هذه المكتبة التي أنشئت على أسس علمية".

وشدد بالقول على أن مركز الملك فيصل سيحدث نقلة نوعية في أعماله لكي يكون مركزا عالميا يستفيد منه المواطن السعودي وكل مسلم في العالم.. وقريبا جدا سيكون من أهم المراكز العالمية التي تعنى بالدراسات العربية الإسلامية.

وفي الوقت الذي دشن فيه الأمير سلمان خلال الحفل المتحف الإسلامي بمركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، كرم من كانت لهم إسهامات في مستوى إنجازاته، وهم: الأمير خالد بن فهد بن خالد نائب رئيس مجلس الإدارة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الدكتور زيد الحسين الأمين العام السابق للمركز نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان، يحيى بن محمود بن جنيد الأمين العام للمركز.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشورى": "دراسة" لإنشاء هيئة مستقلة لمراقبة المشاريع الحكومية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/587799

الرياض - خالد العمري

أقر مجلس الشورى دراسة إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على المشاريع الحكومية ومتابعة تنفيذها، كما طالب هيئة الرقابة والتحقيق بإعادة النظر في المنهجية التي تتبعها لرصد المخالفات التي تقع في الأجهزة الحكومية وكيفية معالجتها على نحو يضمن سرعة تصحيح الوضع ويختصر الوقت والإجراءات، فيما كشف مصدر مطلع في المجلس أن رئيس مكافحة الفساد سيحضر جلسة نقاش مع أعضاء المجلس في 14 كانون الثاني (يناير) المقبل.

إلى ذلك، أوضح الدكتور عبدالله آل الشيخ، خلال جلسة أمس (الإثنين) أن قرار تشكيل هيئة لمتابعة المشاريع الحكومية لا يتعارض مع اللجنة الموجودة للغرض ذاته، مشيراً إلى أن «الهيئة صفتها الإدارية أكبر من اللجنة».

وأشارت لجنة الموارد البشرية في ردها على ملحوظات الأعضاء على تقرير هيئة الرقابة والتحقيق للعام الماضي أن «الهيئة تقوم في برنامجها الرقابي الـ15 بالتأكد من مدى الالتزام بتوظيف السعوديين في هيئات التدريس الأكاديمية على سبيل المثال». موضحة أن «الجامعات السعودية اعترفت بأنها تقبل شهادات الوافدين من دون الرجوع إلى وزارة التعليم العالي على خلاف ما يطلب من السعودي من معادلة لشهادته من الوزارة قبل التعيين».

إنشاء مجلس أعلى للشباب

وافق المجلس أمس على مشروع الاستراتيجية الوطنية للشباب في المملكة، كما وافق على إنشاء مجلس أعلى للشباب يتولى الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية وخططها والمتابعة والتقويم وتنسيق الجهود والبرامج بين القطاعات المختلفة، ودعا المجلس في قراره الجهات المعنية وذات العلاقة بالاستراتيجية الالتزام بما ورد فيها وتوفير جميع متطلباتها المالية والبشرية لتحقيق أهدافها المتمثلة في تعزيز الانتماء وتأصيل مفاهيمه لدى الشباب، والمشاركة المجتمعية ومواجهة الغلو والتطرف ودعم الأمن الفكري.

إعادة تشكيل اللجان المتخصصة للمجلس

أعاد المجلس تشكيل لجانه المتخصصة وتسمية رؤساء ونواب رؤساء اللجان لأعمال السنة الثانية من الدورة السادسة التي تبدأ في 5 يناير المقبل.

وجاءت التغيرات على النحو الآتي: رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية الدكتور إبراهيم البراهيم، ونائب الرئيس الدكتور فالح الصغير. رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب عبدالعزيز الهدلق، والنائب الدكتورة هياء المنيع. رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية الدكتور محمد آل ناجي، والنائب عطا السبيتي. رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة صالح الحصيني، والنائب الدكتور فهد العنزي. رئيس لجنة الشؤون الأمنية الدكتور سعود السبيعي، والنائب الدكتور نواف الفغم. رئيس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي الأمير الدكتور خالد بن عبدالله، والنائب الدكتور مشعل السلمي. رئيس لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية الدكتور راشد الكثيري، والنائب الدكتورة زينب أبو طالب. رئيس لجنة الشؤون الخارجية الدكتور خضر القرشي، والنائب هدى بنت الحليسي. رئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئة الدكتور محسن الحازمي، والنائب الدكتورة منى آل مشيط. رئيس لجنة الشؤون المالية الدكتور سعد عسيري، والنائب الدكتور حسام العنقري.

رئيس لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة محمد المطيري، والنائب الدكتور علي الطخيس. رئيس لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور سعدون السعدون، والنائب الدكتور جبريل عريشي. رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض الدكتور عبدالله الظفيري، والنائب الدكتور ناصر الشهراني.

وكانت العضو الدكتورة لطيفة الشعلان، أثارت جدلاً حول أحقية الأعضاء الغائبين في الترشح لرئاسة اللجان، وقالت في مداخلة لها أمس إنها أبلغت بأن «الأسماء الغائبة تسقط من الترشيح»، ووصفت الأمر بالازدواجية في التعامل، مشيرةً إلى

أنها حاولت توضيح هذا التضارب قبل أن يتم التصويت، إلا أن مداخلتها جاءت متأخرة كما علق رئيس المجلس الذي أوضح بدوره أنه لا يوجد بحسب نظام المجلس ما يمنع ترشح العضو الغائب.

مجلس الوزراء يعاود اجتماعاته الأسبوع المقبل

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/587838

الرياض - «الحياة»

اعتاد المواطنون والمقيمون في المملكة على معرفة ما يدور فيها عبر قرارات مجلس الوزراء، التي يترأس اجتماعاتها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والتي تصدر كل (إثنين)، إلا أن اجتماع المجلس يوقف مرتين في السنة بحسب أحداث محددة، لتكون استراحة محارب للمجلس «العتيق» من مجهود عام متغير في 2013، تحولت فيه الأحداث، وتبدلت كثير من القضايا.

وتتوقف اجتماعات مجلس الوزراء مرتين في العام، الأولى بعد موسم الحج، والثانية بعد صدور الموازنة التي تصدر نهاية كل عام والتي صدرت الأسبوع الماضي، متضمنة الأرقام المتحققة والمتوقع إيرادها نهاية العام في الموازنة العامة.

ويتألف مجلس الوزراء من رئيس مجلس الوزراء الملك، ونائب رئيس مجلس الوزراء ولي العهد، والوزراء العاملين أصحاب الحقائب الوزارية، ووزراء الدولة الذين يعينون أعضاء في مجلس الوزراء بأمر ملكي.

ويوجه رئيس مجلس الوزراء خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز السياسة العامة للدولة، ويكفل التوجيه والتنسيق والتعاون بين مختلف الأجهزة الحكومية، ويضمن الانسجام والاستمرار والوحدة في أعمال مجلس الوزراء، وله الإشراف على مجلس الوزراء والوزارات والأجهزة الحكومية، وهو الذي يراقب تنفيذ الأنظمة واللوائح والقرارات، وعلى جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، أن ترفع إلى رئيس مجلس الوزراء خلال 90 يوماً من بداية كل سنة مالية تقريراً عما حققته من إنجازات مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المالية المنقضية، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترحات لحسن سير العمل فيها.

ويرسم مجلس الوزراء السياسة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية وجميع الشؤون العامة للدولة، ويشرف على تنفيذها.

وينظر في قرارات مجلس الشورى، وله السلطة التنفيذية، وهو المرجع للشؤون المالية والإدارية في سائر الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى.

وبحسب النظام الأساسي للحكم، فإن للمجلس باعتباره السلطة التنفيذية المباشرة الهيمنة التامة على شؤون التنفيذ والإدارة، وتدخل في اختصاصاته التنفيذية مراقبة تنفيذ الأنظمة واللوائح والقرارات.

"مسودة": حصر "العمل عن بعد" على النساء وذوي الإعاقة والأمراض المزمنة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/587632

الرياض - إبراهيم الزاحم

كشفت وزارة العمل عزمها حصر العاملين في برنامج «العمل عن بعد» عبر برنامج «نطاقات» على النساء السعوديات، إضافة إلى بعض الفئات الأخرى التي تناسبهم آلية العمل عن بعد كالأشخاص ذوي الإعاقة أو ذوي الأمراض المزمنة.

وأوضحت مسودة قرار أطلقتها وزارة العمل عبر بوابة «معاً» الإلكترونية للنقاش (اطلعت «الحياة» على نسخة منها) أنه يشترط في احتساب نسبة التوطين ضمن برنامج نطاقات للمنشآت المتوسطة والكبيرة والعملاقة التي تقوم بتوظيف النساء للعمل عن بعد ألا تزيد نسبة توطين الوظائف في النطاق الممتاز على 15 في المئة، و 10 في المئة للشركات التي تقع ضمن النطاق الأخضر، وألا تزيد 5 في المئة للمنشآت ضمن النطاق الأصفر.

وتمنع المسودة الشركات القابعة ضمن النطاق الأحمر من التوطين في الوظائف المتاحة عن بعد للشركات، مبينة أنه يشترط في احتساب نسبة التوطين ضمن برنامج نطاقات للمنشآت الصغيرة التي يقل عدد عمالتها عن 10، وتقوم بتوظيف السعوديات وذوي الإعاقة وأصحاب الأمراض المعدية في العمل عن بعد ألا تزيد على 30 في المئة من إجمالي العاملين في المنشأة، وألا تزيد على 20 في المئة من عامليها للمنشآت التي تقع ضمن النطاق الأخضر، مؤكدة أنها لن تزيد على 15 في المئة من إجمالي العاملين للمنشآت التي تقبع ضمن النطاق الأصفر، إضافة إلى عدم احتساب أي نسبة للشركات والمنشآت التي تدخل ضمن النطاق الأحمر.

وأشارت وزارة العمل عبر مسودتها إلى أنها ستقوم باستثناء المنشآت ذات الأنشطة المناسبة طبيعتها للعمل عن بعد، والعاملة في قطاعات الاتصالات، وخدمات وكلاء السفر، وتقنية المعلومات والتسويق عبر الإنترنت، إضافة إلى الترجمة والبحوث التسويقية والاجتماعية والبرمجة والتصميم وخدمات العملاء، وأيضاً المبيعات بالهاتف والإنترنت والدعاية الإعلان والعمل الصحافي والصحافة الإلكترونية وإدارة المواقع الإلكترونية وخدمة المجتمع بمعنى احتساب جميع العاملات عن بعد.

وبينت أنه سيتم حساب الأشخاص ذوي الإعاقة العاملين عن بعد بأربعة عمال سعوديين عند حساب نسبة توطين الوظائف، على ألا يقل راتبه الشهري عن ثلاثة آلاف ريال، وأن يكون مسجلاً في التأمينات الاجتماعية ولا يعمل في كيان آخر، أما في حال أن زادت نسبة التوطين في الكيان أو المنشأة على 10 في المئة من إجمالي عدد السعوديين في الكيان الواحد فإنه سيتم احتساب كل عامل من ذوي الإعاقة كأي عامل آخر.

وأكدت أنه يشترط لاحتساب المرأة العاملة عن بعد ضمن نسبة توطين الوظائف في برنامج نطاقات ألا يقل عمرها عن 18 عاماً ولا يزيد على 50 عاماً، وأن تكون مسجلة في التأمينات الاجتماعية، وأن يقدم صاحب العمل شهادة مصرفية تثبت تسلم العاملة أجورها فترة عملها لديه. وأتاحت مسودة القرار أنه يجوز لمن يعمل عن بعد لدى أي منشأة أن يعمل لبعض الوقت لدى منشأة أخرى بدوام جزئي، ويشترط في هذه الحال أخذ موافقة صاحب المنشأة التي يعمل لديها عن بعد إذا كانت المنشأة الأخرى تمارس النشاط نفسه أو منافسة لها، وأن تراعي الاختيار التي يتم فيها اختيار أوقات الدوام عن بعد، خصوصا للفتيات والسيدات، وألا يجوز استبعاد من يعمل عن بعد من برامج التدريب والتطوير المهني وفرصه التي يتطلبها العمل وأن يحصل في هذه الحالة على البدلات نفسها التي يحصل عليها موظف الدوام الكامل.

"تنمية المرأة" يتبنى زيادة البرامج التدريبية وتقديم "الدعم الفني"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/587640

الدمام – «الحياة»
قرر صندوق «الأمير سلطان بن عبد العزيز لتنمية المرأة»، زيادة البرامج التدريبية والتركيز على تقديم الدعم الفني للمستفيدات من خدمات الصندوق وصاحبات المشاريع، من خلال الاستشارات، التسويق، الإعلام والإرشاد للمستفيدات. وذلك وفق ما ورد في الخطة التدريبية والتنموية» للعام الجديد، التي أعلنها الصندوق أمس.
وكشف الأمين العام للصندوق حسن الجاسر، أنه سيتم «إطلاق برنامج إرشادي يتم الإعداد له حالياً، يختلف عن البرامج السابقة، إذ يضم جملة من الإرشادات التنموية، تمكن المستفيدة من الحصول على الحقيبة بعد الالتحاق بالبرنامج، ومن خلال ذلك يتم التعريف بدور الصندوق، وما يمكن أن يقدمه لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة»، مضيفاً أن «جملة برامج تم اعتمادها تتعلق بالمهارات الشخصية، والإدارية، إضافة إلى مسارات تنموية».
ولفت الجاسر، إلى أن إدارة الصندوق تتطلع خلال الفترة المقبلة إلى «افتتاح حاضنات الأعمال التي ترتبط بالخطة الجديدة، لناحية تمكين الراغبات في العمل التجاري من التعرف على أوضاع سوق العمل وحاجاته. كما نسعى إلى تدريب الفتيات الباحثات عن عمل وخلق فرص استثمار جديدة».
وتتضمن الخطة الجديدة عقد ندوات فكرية وثقافية، تهدف إلى «التوعية والتثقيف في الأمور المتعلقة بعمل المرأة، وفي جميع المجالات المرتبطة فيها، من خلال استضافة شخصيات بارزة وفاعلة»، لافتاً إلى وجود «خطط لتوفير بيئة مناسبة لعمل المرأة في مجالات استثمارية منوعة، ومجالات وظيفية. ودورنا تنموي يسهم في دعم عمل المرأة». بدورها، أوضحت نائبة الأمين العام للصندوق هناء الزهير، أن «خطة الصندوق التي تم اعتمادها، تسعى إلى الارتقاء ببيئة العمل، وتكثيف البرامج التنموية، لما لها من ارتباط بزيادة الفرص الوظيفية والتجارية للمرأة»، مضيفة «قررنا مناقشة أبرز الإنجازات التي تم تنفيذها.
والكشف عن الإحصاءات التي تتعلق بعدد المستفيدات والبرامج، والمشاريع، وزيادة مسارات التدريب، لفئات لا زالت بحاجة إلى التدريب والتنمية، كزيادة الاستثمار الصناعي، والتعاون مع جهات حكومية مهتمة بعمل المرأة، والتركيز على نمو المشاريع القائمة، عبر تحويلها إلى مشاريع أكثر تطوراً».
وأشارت الزهير، إلى أنه «من خلال جولة ميدانية تم تنفيذها على بعض المنشآت النسائية، لوحظ أن هناك احتياجاً للتطوير والتنمية، من خلال إدخال مجالات حديثة تتناسب مع الطلب المحلي»، مضيفة أن هناك «أفكاراً ومقترحات منها ما تم اعتمادها، وأخرى لا زالت قيد الدراسة. وترتبط خطتنا هذا العام مع انطلاق حاضنات الأعمال، التي ستتبنى أفكار ومقترحات رائدات الأعمال، المنطوية على جانب الإبداع والطموح، والتي من شأنها إنشاء وتطوير مشاريع إنتاجية أو خدمية. وتهدف الحاضنات إلى زيادة فرص نجاح المشاريع وبناء مشاريع قوية مستدامة، من خلال بنود الخطة التي تقوم على تطوير المشاريع، من خلال الاستماع إلى المقترحات، وزيادة البرامج التدريبية». من جانبها، أكدت المدير التنفيذي للصندوق أفنان البابطين، أن الخطة تحوي «تنفيذ برامج التدريب داخل الجامعات، وبرامج المهارات الذاتية، ونشر ثقافة العمل الحر في المجتمع التعليمي». وأكدت أنه سيتم «التعريف ببرامج حديثة منوعة متخصصة في تنمية المهارات القيادية».

بدعم وتوجيه الأمير مشعل بن عبدالعزيز

السبت.. انطلاق " حملة الملك عبدالعزيز الخيرية" لدعم الأسر المحتاجة في المملكة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/31/article897026.html

الرياض - واس
تنطلق السبت المقبل، الحملة الخيرية التي يرعاها صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالعزيز آل سعود رئيس هيئة البيعة رئيس اللجنة العليا المنظمة لمهرجان جائزة الملك عبدالعزيز لمزاين الإبل بأم رقيبة.
وأوضح رئيس اللجان العلمية والدعوية والثقافية والخيرية في المهرجان الشيخ خميِّس بن بطي بن منيخر، أن الأمير مشعل بن عبدالعزيز وجه بتسمية حملة هذا العام باسم: حملة الملك عبدالعزيز الخيرية، مبينا أنه سيعلن السبت المقبل انطلاق الحملة التي سيتم فيها توزيع سلال غذائية ووسائل التدفئة والتمور والبطانيات على الأسر المحتاجة في أنحاء المملكة.
وقال ابن بطي لوكالة الأنباء السعودية: "إن سمو الأمير مشعل بن عبدالعزيز أذن بمشاركة الجميع في هذه الحملة من أفراد وجمعيات خيرية ومؤسسات وشركات وكل من يريد فعل الخير"، مشيرا إلى أن اللجان العاملة تلقت رغبات المشاركة من عدد من الأسر الكريمة والجمعيات الخيرية ورجال الأعمال ومحبي الخير.

وأعلن رئيس اللجان العلمية والدعوية والثقافية والخيرية بمهرجان جائزة الملك عبدالعزيز لمزاين الإبل، عن انطلاق أعمال اللجان بتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن مشعل بن عبدالعزيز نائب المشرف العام على المهرجان الذي يتابع أعمال اللجان، لتخرج بكل عناية وتصل إلى مختلف المحافظات والقرى والهجر، مشيرا إلى أن المناشط الدعوية للمهرجان لهذا العام ستصل إلى القيصومة والسعيرة ومحافظة القرية العليا.
وأضاف: "جرى التنسيق مع جميع الوزارات المشاركة"، مبينا أن وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد الشيخ الدكتور صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ وجه بزيادة عدد الدعاة المكلفين بالمشاركة في المناشط العلمية والدعوية والثقافية للمهرجان، ومشيرا إلى أن هذه الأنشطة ستستمر شهراً كاملاً عقب نهاية المهرجان وفق برنامج أعدته وزارته الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد يشمل عددا من الجوامع والمساجد في تلك المحافظات والقرى. وقال الشيخ بن بطي لدى حديثه عن مسابقة الأمير مشعل بن عبدالعزيز لحفظ القرآن الكريم بالمدينة المنورة، إنها بلغت عامها الثامن وكان من ثمراتها تخريج 300 حافظ للقرآن الكريم.

تسجيل (836) ألف حالة في (107) مكاتب يصرف لهم سنوياً 27 مليار ريال

العقلا: "معاش الضمان" يكفي مع إعانة "البرامج المساندة" ولن نتأخر عن أي محتاج

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/31/article896988.html

أدار الندوة د. أحمد الجميعة

المسؤول الذي يصل إلى مكتبه قبل موظفيه، ويفتتح يومه على قضاء حوائج الناس سترا، ويستمر في اتصالاته، ورسائله، واجتماعاته بقية اليوم؛ بحثاً عن مستفيدين يصل إليهم قبل أن يصلوا إليه؛ ليمد لهم إعانة الدولة معاشاً وغذاءً وسداداً وتأثيثاً وإنتاجاً وتكميلاً، ولا يغادر مكتبه إلاّ بعد أن استوفت النفس كامل المسؤولية في اتخاذ القرار، ومتابعة العمل في مكاتب المناطق، والتواصل معهم تقنياً، وتوجيه ما يتطلب السرعة، واستشارة ما يحتاج إلى رأي، والتروي قبل المضي إلى مغريات الأمام.. كل هذا وأكثر يختصر البرنامج اليومي لوكيل وزارة الشؤون الاجتماعية لشؤون الضمان الاجتماعي الأستاذ محمد بن عبدالله العقلا.

هذا الرجل يعمل، ويجتهد، ووصل بقافلته إلى حدود الوطن لمساعدة الفقراء، وقبل ذلك وقف على الخط الآخر المقابل لخط الفقر؛ يستميل من لم يستطع تجاوزه بالبرامج النوعية المجانية التي تصل مصاريفها شهرياً (1.4) مليار ريال، إلى جانب معاش أول كل شهر (1.2) مليار، ولا يتوقف عند هذا الحد، بل يبحث عن شراكات عمل لتأمين وصول المساعدات، وطريقة تقديمها بأسلوب تقني؛ لأنه على قناعة أن النجاح الحقيقي في الأعداد التي تستغني عن الضمان وليس من تتقدم إليه.

تطوير كمي ونوعي

في البداية قال "محمد العقلا": لو عدنا قليلاً قبل عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- عام 1425ه كان لدينا (76) مكتب ضمان، ومساعدات مالية سنوية تقدر بثلاثة مليارات ريال، أما الآن فنجد المؤشر مختلف كماً ونوعاً، حيث ينتشر الضمان الاجتماعي في المملكة في (107) مواقع، ما بين مكتب ووحدة خدمات ضمانية يعمل فيها (3800) فرد، ما بين باحث وباحثة وإداري وإدارية، ويقدمون خدماتهم لأكثر من (836) ألف حالة ضمانية وأسرة، تبدأ من فرد إلى (15) فردا، ويتسلمون معاش الضمان في أول كل شهر هجري من خلال (2400) جهاز صرّاف آلي، بقيمة (مليار ومئتي مليون ريال) شهرياً، مضيفاً أن العام الماضي أنفقت الدولة على الضمان الاجتماعي أكثر من (27) مليار ريال، ما بين معاشات ومساعدات وبرامج مساندة التي تؤسس بدون مقابل، حيث يصرف شهرياً على برنامج الإعانة النقدية من أجل الغذاء أكثر من (140) مليون ريال، وبرنامج دعم فواتير الكهرباء أكثر من (78) مليون ريال، وبرنامج الحقيبة والزي المدرسي في أول كل فصل دراسي أكثر من (68) مليون ريال، إلى جانب تقديم مساعدات عاجلة مقطوعة للحالات الطارئة -آثار السيول، الحريق، الكوارث الطبيعية-.

وأضاف أن البرامج المساندة تدخل ضمن إطار الوكالة المساعدة وميزانيتها السنوية أكثر من سبعة مليارات ريال، مؤكداً على أن هذه البرامج جاءت بقرار من خادم الحرمين الشريفين عام 1427ه، ذاكراً أن هذا الإنفاق على هذه البرامج ليس مؤشراً على الفقر، وإنما هو مؤشر على حرص الدولة على تقديم خدمات وبرامج مساعدة ومساندة للأسر الضمانية التي ليس لها دخل اقتصادي قوي.

ندفع شهرياً: مليار ومئتا مليون ريال للمعاشات و 140 مليوناً لإعانة الغذاء و 78 مليوناً لسداد فواتير الكهرباء

وأشار إلى أن الضمان الاجتماعي يقدّم المعاشات والمساعدات والبرامج المساندة لغير القادرين على العمل، وأمّا الأبناء والبنات القادرات على العمل فإنه يجب أن يكون لهم دخل آخر، ويجب إعادة تأهيلهم بحيث يصبحون قوة عاملة منتجة لا قوة معولة يقدم لها الخدمات الضمانية، مؤكداً على أنهم لا يدّعون الكمال في عملهم، بل الشعور بالتقصير؛ لأن هناك قناعة بأفكار تحتاج إلى تطوير، وجهود تحتاج إلى بذل أكبر، ولكن قناعتنا الأهم أننا نسير في اتجاه صحيح، ومدعوم، ونسعى إلى الوصول إلى كل مستفيد قبل أن يصل إلينا، ويتأكد ذلك الاهتمام من خلال الهيكل التنظيمي بوجود إدارة شؤون المستفيدين، وهي تحمل وجهات نظرهم، ومقترحاتهم، ومطالبهم، بل وشكاواهم التي نسعى إلى حلها من دون تأخير.

خدمة المستفيدين

وأوضح "العقلا" أنه في عام 1427ه تم تأسيس الضمان النسائي، واستقطبنا الأستاذة "أسماء الخميس" من جامعة الملك سعود لإدارته، والآن لديهم أكثر من (10) مكاتب نسائية، ذاكراً أن هناك عدة وكالات مساعدة، منها وكالة مساعدة للمعاشات والمساعدات، والوكالة المساعدة للبرامج المساندة، مشيراً إلى أن كل مدير عام في وكالة الضمان مسؤول عن منطقة، وكذلك متابعة الخدمات المقدمة للمستفيدين، وكل ما يدور في المكاتب من خلال الخدمات الضمانية، موضحاً أن الضمان الاجتماعي يدفع سنوياً (10) ملايين ريال للبحث العائلي وتحديداً ربط التحري الاجتماعي بالأحوال المدنية أو بالتقاعد والتأمينات، مؤكداً على أن البحث الآلي يخدم أكثر من (85%) من مستفيدي الضمان الاجتماعي.

صديق الضمان

وأكد "العقلا" على أنه يوجد برنامج "صديق الضمان" -افتتحه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز عندما كان أميراً لمنطقة الرياض عام 1427ه-، مضيفاً أن المحتاج المتعفف هو مسؤولية المجتمع؛ لأن الضمان الاجتماعي ليس باستطاعته أن يصل إلى الجميع، مبيناً أن كل ما يتم طلبه من أصدقاء الضمان الاجتماعي تقديم اسم المحتاج والسجل المدني أو توفير وسيلة الاتصال، ذاكراً أن هناك نقاطا قُدمت إلى الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي -أطلس الضمان الاجتماعي- تصف حالات المستفيدين الحاليين، تم تقديمها إلى (13) منطقة في المملكة، وكذلك تقديم أسماء المستفيدين من الضمان -أرامل ومطلقات وأيتام ومعوقين-، وطلبنا منهم التغذية بالنقد الإيجابي والإرشاد إلى المناطق التي لم نكمل تغطيتها أو القرى والهجر التي لم نصلها، حتى نقدم لها خدمة الضمان الاجتماعي.

برامج مجانية

وأوضح "العقلا" أن هناك برنامجا ناجحا يستهدف مديري المستقبل من حيث إعدادهم للأعمال الموكلة إليهم، مضيفاً أن الدولة صرفت ما يقدر بثمانية مليارات ريال للمساعدات العاجلة للأسر الضمانية، مبيناً أن برنامج المساعدات النقدية من أجل الحقيبة والزي المدرسي جاء شراكة بين الضمان الاجتماعي ووزارة التربية والتعليم لتحديد الحقيبة الضرورية للطالب والطالبة، إضافةً إلى برنامج المساعدات النقدية من أجل الغذاء جاء شراكة بين الضمان الاجتماعي ومصلحة الاحصاءات العامة، كما يدفع الضمان الاجتماعي مبلغ (78) مليون ريال شهرياً لتسديد فواتير الكهرباء، ويخدم حوالي (690) ألف أسرة، وذلك بالتعاون مع هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج، مشيراً إلى أن لديهم كذلك برنامج شراكة في الفرش والتأثيث، فإذا تم استئجار منزل لأرملة أو مطلقة فإن الضمان الاجتماعي يفرشها ويؤثثها من الألف إلى الياء.

وأضاف: من هذا المنطلق أؤكد أننا استطعنا أن ننفذ سبعة برامج ولم يتبق لنا إلاّ برنامج الترميم، الذي يجري فيه نقاش بيننا وبين بنك التسليف والادخار من أجل البدء في تنفيذه، وبرنامج التأمين الصحي الذي يتولاه المسؤولون في وزارة الصحة، ذاكراً أنه ربما يتساءل البعض: هل هذا يكفي؟ وأقول: ان هذا المعاش الضماني إضافة إلى برامج المنفذة والتي ستنفذ فيما بعد تقدم دون المساس بالمعاش الضماني، فمثلاً إذا كان "محمد العقلا" مستفيداً من الضمان الاجتماعي، فمن حقه أن يستفيد من كل البرامج دون أن يمس الضمان الاجتماعي الخاص به، موضحاً أن هذه البرامج تكلّف شهرياً مليارا وأربع مئة مليون ريال.

التوظيف أهم!

وقال الزميل "سليمان العصيمي": إن الجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة الشؤون الاجتماعية تفوق الأموال التي تصرفها معظم دول العالم في مجال الضمان الاجتماعي، متسائلاً: لماذا لا تكون هناك سياسة جديدة لإنقاذ هذه الأسر من العوز الذي هي فيه، من خلال التركيز على برنامج توظيف أبناء وبنات هذه الأسر؟

وعلّقت "أسماء الخميس"، قائلة: لقد تم إنشاء الصندوق الخيري الاجتماعي الذي يقدم برامج تعليمية وتدريبية، وفرصاً وظيفية للمستفيدين، مؤكدة على أهمية كل عمل يساعد أبناء الأسر على الاعتماد على أنفسهم، حتى لا يورثوا هذا الفقر، مبينةً أنه تم إنشاء الصندوق الخيري في أعقاب زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله للأحياء الفقيرة عام 1423ه، ومنذ ذلك التاريخ تم وضع استراتيجية لمكافحة الفقر بمساعدة الفقراء، مؤكدةً على أن هناك تعاوناً كبيراً ومستمراً بيننا وبين الصندوق الخيري، وأن مكاتب الضمان تتابع جميع البرامج التي يقدمها الصندوق الخيري، ونحن في الضمان لدينا برامج مساندة تدعم المشروعات الإنتاجية للسيدات من أجل الاعتماد على أنفسهن، ومن أجل توفير دخل آخر، لافتةً إلى أن الأسر

المنتجة شاركن في العديد من المناسبات والمهرجانات مثل الجنادرية، وآخر تلك المشاركات هي مشاركة إحدى المستفيدات في البحرين، حيث استطاعت أن تحصل على جائزة الشيخة "سبيكة" بمنتجها المتميز.

النجاح الحقيقي ليس في عدد المستفيدين وإنما في عدد الذين استغنوا عن الضمان بسبب إفادتهم من الدعم

وأضافت: النجاح الحقيقي ليس في عدد المستفيدين، وإنما في عدد الذين استغنوا عن الضمان بسبب إفادتهم من الدعم؛ لأن فلسفة الخدمة الاجتماعية تُبنى على مساعدة الناس لكي يساعدوا أنفسهم.

التواصل الالكتروني

وأكدت "نوال العلاوي" على أنهم يتلقون حالات كثيرة عبر "الايميل" سواء من الرياض أو من المدن والقرى البعيدة داخل المملكة، ومن ثم توجه إلينا أو إلى المنسقة، مضيفةً أنه عن طريق التواصل مع الزميلات في المكاتب في تلك المناطق تتم دراسة الحالة، وإذا لم تكن هناك مكاتب نسوية في تلك المناطق يتم التواصل مع المستفيدة بشكل مباشر عن طريق الهاتف، وكذلك إجراء الدراسة، ثم عرضها إلى الوكيل الذي يعمل على تحويلها إلى المكتب الرجالي، وهم يُشخصون الحالة، ثم إعادتها مرة أخرى إلى الوكيل ليتخذ القرار، مؤكدةً على أنه خلال (48) ساعة تتوفر المساعدة، مشيرةً إلى أن هناك تنسيقاً قوياً بيننا في الوزارة وبين رجال الأعمال وأهل الخير لمساعدة بعض الحالات، وهم على استعداد لتقديم الخدمة من خلالنا سواء الخدمة المادية أو العينية.

خصخصة الخدمات

وطرح الزميل "د. أحمد الجميعة" سؤالاً عن إمكانية "خصخصة" بعض الخدمات المقدمة في وكالة الضمان الاجتماعي، ووسائل التعرف على المحتالين؟ وأجاب "العقلا" مبيناً أنه ليس مخولاً للحديث عن موضوع الخصخصة، لكن الزملاء في وكالة الوزارة لشؤون الرعاية لديهم برنامج قرره المجلس الاقتصادي، أما نحن في وكالة الضمان فنرحب بمثل هذه الأفكار، حيث لدينا فريق استشاري برئاسة الأستاذ "مساعد السليمان"، ولدينا توجه الآن لاستقطاب بعض الكوادر من الخارج، مشيراً إلى أنه فيما يتعلق بالتعامل مع الكاذب أو المحتال فنحن نعود إلى مآثر سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما أنشأ بيت المال، حيث ورد في التراتيل الإدارية للإمام الكناني مقولة إدارية: "اللهم احفظه ممن يحفظ"، لهذا فإن المتحايل موجود، لكن لدينا أنظمة تسمح لنا بمتابعة المستفيدين، ولدينا لجنة خارجية تضم "أحمد العُمري" الوكيل المساعد للمعاشات والمساعدات ويمكنه أن يعقب على ذلك.

وعلّق "أحمد العُمري"، قائلاً: إن من مهام اللجنة النظر في حقوق الطرفين وهما المستفيد والوزارة، مضيفاً أن المستفيد إذا نقص استحقاقه بأي سبب من الأسباب فإن اللجنة تنظر في حالة التظلم بإصدار القرار، ثم يُصدق من وزير الشؤون الاجتماعية باسترجاع ما ذهب عنه أو ذهب له، مضيفاً أن المتحايل الذي يحصل على أموال الزكاة من غير وجه حق، فعلى الوزارة رفع التظلم إلى اللجنة، والمطالبة بإعادة الأحوال، مبيناً أنه تحال أغلب الدعاوى بعد صدور قرار اللجنة إلى ديوان المظالم؛ لأنه لا ينظر إلى أي قضية فيها الضمان الاجتماعي إلا بعد ان تجتاز لجنة التظلمات، لافتاً إلى أن هناك بعضاً من المواطنين يطمعون في الإفادة من الضمان لسبب أو لآخر، رغبةً في الاستكثار وعدم شمولهم في ضوابط النظام.

حجم الإنفاق على برامج الضمان ليس مؤشراً على زيادة الفقر وإنما تنوع «رعاية الدولة» لأبنائها المحتاجين

بطالة الخريجات

وحول التعامل مع المُتخرجات اللاتي ليس لهن وظيفة أو عمل، سواء مطلقة ولديها أبناء، أو امرأة مهجورة، قال "العقلا": إن من واجب الدولة السياسي والشرعي أن تنظر إلى موضوع السيدات المتخرجات اللاتي ليس لهن وظيفة عن طريق الضمان الاجتماعي، مضيفاً أن المملكة هي دولة مؤسسات أنشأت صندوق تنمية الموارد البشرية ووزارة العمل، وكذلك وزارة الخدمة المدنية والصندوق الخيري وبنك التسليف، إضافةً إلى القروض وبرنامج "حافز"، بهدف تشجيع الناس على العمل.

دعم المستفيدين

وقال "محمد الشهري": إن صدور الأمر السامي الكريم بدعم الضمان في البرامج المساندة بدأ بالحقيبة والزي المدرسي ودعم أبناء وبنات المستفيدين من الضمان الاجتماعي بداية كل عام دراسي، لفصلين دراسيين في العام الواحد، مضيفاً أنه تم صرف مبلغ (38) مليون ريال في الفصل الواحد في العام الماضي، ولدينا كذلك برنامج دعم فواتير الكهرباء، الذي يختلف باختلاف عدد أفراد الأسرة، مبيناً أن الفرد الواحد يبدأ بمبلغ (62) ريالاً للاستهلاك الشهري إلى عدد (15) فردا، جميعهم يتم دعمهم حسب قيمة الفاتورة، مؤكداً على أنه يتم التعامل في ذلك الكترونياً بين الحاسب الآلي في الضمان الاجتماعي والحاسب الآلي في شركة الكهرباء، كذلك هناك برنامج دعم الغذاء، حيث يودع في اليوم العاشر من كل شهر ما يقارب (140) مليون ريال كدعم مباشر.

أجهزة رقابية
وطرح الزميل "علي الزهيان" سؤالاً عن المستفيدين من الضمان الاجتماعي ممن يكون مستواه العلمي ضعيفا، كيف تصلهم المعلومات عن هذه البرامج؟ مضيفاً أن بعضهم يلجأ إلى الواسطة، خاصةً الذين يقطنون في القرى البعيدة، مبيناً أن أولوية التوظيف تكون لأبناء الأسر المستفيدة، لكن على أرض الواقع لم نسمع أو نشاهد أن الضمان الاجتماعي تدخل في منح الأولوية لأبناء الأسر المستفيدة، متسائلاً: هل المستفيد العادي في المناطق النائية بحاجة إلى أن يرسل إلى وكيل الوزارة عن طريق "الايميل" الخاص به؟ لماذا لا تقدم له الخدمة في منطقته؟ ولماذا يتجاوز مسؤول الضمان الاجتماعي في تلك المنطقة؟
وأجاب "العقلا"، قائلاً: فيما يتعلق بتدني مستوى المستفيدين من الضمان الاجتماعي فهذا الكلام غير صحيح؛ فليس كل من يستفيد من الضمان الاجتماعي مستواه التعليمي متدنٍ، بل هناك من يحمل درجة "الماجستير" و"البكالوريوس"، وكذلك شهادات ثانوية، مضيفاً أن هناك فئات قادرة وتحمل مؤهلات وكفاءات إلاّ أن وضعها الاقتصادي متدنٍ، فهناك أرامل ومطلقات ومهجورات وأبناء وبنات تعليمهم أفضل من تعليمي، لكنهم يحتاجون إلى دعم الدولة عن طريق الضمان الاجتماعي، مبيناً أنه فيما يتعلق بالواسطة فأنا شخصياً لا أدعي الكمال، والدولة لم تنشئ الأجهزة الرقابية إلاّ ولديها قناعة تامة أن هناك من يرتكب الخطأ عن قصد أو عن غير قصد، مشيراً إلى أنه ليس بالضرورة أن تتم مراسلته من قبل المستفيدين، لكن شهرياً يواجهون انتقاداً حاداً عند رفع التقرير ويقولون: "لماذا دائماً تذكرون أنكم صرفتم مبلغ كذا وكذا؟"، مؤكداً على أنهم يبعثون رسالة إلى المكلفين بدفع الزكاة، وإن من حقهم لرجال الأعمال والتجار أن يعرفوا أين ذهبت أموالهم؟ وهي رسالة اطمئنان للمجتمع أن الدولة تعطي أموالكم للفقراء.
وأضاف: لدي (107) مكاتب خاصة بالضمان الاجتماعي تقدم خدماتها للمستفيدين، وأن جهد وكيل الضمان يعد جهداً مُقلاً، ذاكراً أنهم شهرياً يضمون تحت مظلة الضمان ما بين ستة إلى سبعة آلاف من الحالات التي تتعرض لظروف اجتماعية مثل المطلقات والأرامل والمهجورات وغيرهن، مؤكداً على أن الضمان خاص بتوظيف غير القادرين على العمل، لهذا تم إنشاء روافد عدة منها الصندوق الخيري الاجتماعي وصندوق تنمية الموارد البشرية.
وتداخل "سعد الشايقي"، معلقاً على أن مساعدات الضمان الاجتماعي قد تخضع لبعض المتغيرات الاجتماعية، فإذا كان وضع المستفيد من الضمان يحتاج إلى استعجال يتم عرضه وتدرس الحالة ومن ثم تصرف له، مُؤكداً على أنه لا وجود للواسطة في هذا الموضوع إطلاقاً.
نساعد غير القادرين على العمل ولجنة مختصة تنظر في تجاوزات المتحايلين
تصنيف الفقر
وتساءلت الزميلة "أسمهان الغامدي" عن الآليات التي تتبعها وزارة الشؤون الاجتماعية لتصنيف الفقر؟ وهل نحن بحاجة إلى ايجاد مؤشر عام لتحديد خط الفقر في المملكة؟ مضيفةً أن برنامج الأسر المنتجة من المفترض أن يكون تابعا للضمان الاجتماعي، إلاّ أنه تأرجح ما بين أمانة الرياض و"هيئة السياحة"، فلماذا تسمح الوزارة لبرامجها أن تتبناها جهات أخرى؟
وأجاب "العقلا": تصنيف الفقر ومؤشراته المخول بذلك قانوناً هي مصلحة الاحصاءات العامة، أما أنا موظف "بيروقراطي" من مهامي أن أعطيك المعلومات الخاصة بالضمان فقط.
البرامج الإنتاجية
وتداخل "عبدالله آل عبدالسلام"، قائلاً: هناك مذكرات تفاهم وتعاون لتفعيل المشروعات الانتاجية، والمستفيد من الضمان الاجتماعي، ورفعنا كذلك مذكرة تفاهم بيننا وبين وزارة الزراعة فيما يتعلق بإنشاء المرافئ وصيانتها، مضيفاً أن الضمان الاجتماعي يقدم للمستفيدين قوارب الصيد ومحركاتها، وقد تم تفعيله قبل نهاية العام الماضي، مبيناً أن "مرفأ القحمة" تم تسليمه لوزارة الزراعة للقيام بصيانته والاشراف عليه، مؤكداً على أن لديهم مشروعات مع وزارة الزراعة، في "فرسان" و"القطيف" و"القنفذة"، ذاكراً أن "مرفأ القنفذة" تم ونحن في سبيل استكمال اجراءات توريد القوارب لمستفيد الضمان الاجتماعي من الصيادين، مشيراً إلى أن هناك اجتماعا مع هيئة السياحة والآثار لتوقيع مذكرة تعاون للإفادة من المعارض والمهرجانات التي تقيمها الهيئة للمشروعات الانتاجية؛ بهدف إشراك أكبر عدد من مستفيدي الضمان من الأسر الضمانية المنتجة في هذه المعارض والمهرجانات.
وأضاف: هناك مذكرات تفاهم بيننا وبين القطاع الخاص مثل بنك ساب، وبنك الجزيرة، حيث قدموا دعماً مادياً لعدد من المشروعات الانتاجية، مثل "محايل عسير"، حيث تم إنشاء معاصر زيت السمسم، وكذلك إنشاء "أكشاك" في "القنفذة" لبيع المنتوجات العطرية، مؤكداً على أن تلك المذكرات تخدم مشروعات الأسر الضمانية، متأسفاً على أن هناك شتاتا كبيرا في تولي المشروعات الانتاجية ما بين القطاع الخاص والقطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني، مطالباً بايجاد هيئة تعنى بالمشروعات الانتاجية في المملكة.
تكاتف اجتماعي

وقال الزميل "محمد الغنيم": نرى أن مشكلة الفقر يتدخل فيها كثير من الجهات، ويتحمل وزرها كثير من أجهزة الدولة بما فيها وزارة الشؤون الاجتماعية، التي بالتأكيد لا تُحملها المسؤولية الأساسية عن الفقر، وإنما تتحمل مسؤوليتها مع بقية الجهات، مضيفاً أن هناك غموضا في المشكلة، خاصةً أن هناك دعماً سنوياً متزايداً للضمان وللصناديق والجهات المعنية بمشكلة الفقر، وهناك إعانة خاصة من الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله-، لكن مع كل هذا الدعم المتزايد نلاحظ أن أعداد الفقر في ازدياد مطرد، متسائلاً: إلى ماذا تعزون هذا الخلل؟ وهل لديكم احصائيات وأرقام عن حالات الفقر استطاع الضمان أن ينهي أو يغلق ملفاتها ويحولها إلى أسر منتجة تعتمد على نفسها؟

وأوضح "العقلا" أنهم يسعون دائماً لايجاد شراكات من أجل بناء التكاتف الاجتماعي، وليس من الضروري أن نُحدد مؤشر الفقر حتى نُقر بأن لدينا مشكلات، مضيفاً أن الدولة العام الماضي قدّمت (14) مليار ريال للضمان الاجتماعي بجانب الزكاة، وهذا يعطي مؤشراً على دعم الحكومة، مبيناً أن الأسرة التي يتحسن وضعها الاقتصادي فإنها تسقط من استحقاقات الضمان الاجتماعي، وهناك فتيات من بنات الضمان الاجتماعي تم توظيفهن ومن ثم أُسقطن، والتي تتزوج كذلك تسقط، ودائماً الأسر الضمانية تظل في حراك دائم، وفيما يتعلق بإغلاق ملفات عن الضمان الاجتماعي، فالضمان خاص بغير القادرين على العمل.

مكاتب نسائية.. وتسول!

وتداخل الزميل "سليمان العصيمي"، قائلاً: ذكرت أن هناك عشرة مكاتب نسائية في المناطق، وهذا يعني أن هناك ثلاث مناطق لا توجد فيها مكاتب نسائية، والسؤال: لماذا؟ مضيفاً أن هناك نقطة سوداء تشكل إساءة للمملكة وهي كثرة المتسولين، حيث نرى أن أكثر من جهة عجزت عن حلها، ماذا فعلت وزارة الشؤون الاجتماعية للحد من هذه الظاهرة؟

وقال "العقلا": أول تجربة بخصوص المكاتب كانت في مدينة الرياض، ثم انطلقنا في جميع مناطق المملكة، لكن لدينا بعض الإشكالات منها أن بعض الأخوات العاملات في الضمان ينتقلن من مكتب صغير إلى مكتب كبير، لأن عدد الباحثات ازداد من سبعة إلى (160) باحثة، وحينما قررنا الانتقال إلى المكتب الكبير احتج أهل الحي بسبب الازعاج، ووصلوا إلى جميع الجهات لمنعنا من الانتقال إلى المكتب الجديد، مبيناً أن لديهم منطقتين لم نستطع فتح مكتب فيهما للسبب نفسه، وهو عدم وجود المكان المناسب، مؤكداً على أنهم سيفتحون فرعاً في "الحدود الشمالية"، وكذلك في منطقتي "تبوك" و"الجوف"، مبيناً أن محافظة "الطائف" مازالت في نفس المشكلة وهو عدم وجود مكاتب مناسبة مع توفر باحثات يمارسن عملهن.

وأضاف: بالنسبة للتسول فإن الضمان الاجتماعي ليس له علاقة بالمشكلة، وهي خاصة بوكالة الوزارة لشؤون الرعاية، لكن ندخل معهم في شراكة، خاصةً إذا وجدوا أن المتسول سعودي الجنسية، ذاكراً أن وكالة الرعاية وإمارات المناطق وبعض القطاعات يسعون لوضع حد لهذه الظاهرة السلبية، موضحاً أن الإحصاءات التي خرجت من وكالة الرعاية حددت نسبة الأجانب هي (85%).

دعم الإيجار!

وتساءلت الزميلة "سلوى العمران" عن إمكانية دعم الضمان للأسر المتعثرة في سداد الايجارات؟، وأوضح "العقلا" أن معظم الأسر الضمانية همها الأول والأخير هو السكن، والدولة خصصت لوزارة الاسكان مبلغ (250) مليار ريال، مؤكداً على أن المساعدات العاجلة تأتي لمعالجة هذه الاشكالات، وأن المنظور القانوني والتنظيمي لصرف المساعدات يستند على مواجهة الأسرة مشكلة معينة تؤثر على استقرارها.

مقر دائم

وطرحت الزميلة "أسمهان الغامدي" سؤالاً: قبل عامين أو ثلاثة حضرت مناسبة للضمان الاجتماعي، لاحظنا تذمراً من مسؤولات الضمان بأنهن لا يملكن مقراً للأسر المنتجة، مما تسبب في تعطل الدعم لهم، مضيفةً أن حرم خادم الحرمين الشريفين الأميرة "حصة الشعلان" تبرعت بمقر الأسر المنتجة، وطلبت تحديد الموقع، وهي على استعداد لدفع المبلغ، مبينةً أنه بعد عامين جاء الرد أن المقر مازال تحت الدراسة، ويحتاج إلى دراسة جدوى، والسؤال: ماذا جرى بشأن المقر؟

وأجاب "العقلا"، قائلاً: فيما يتعلق بالمقرات فإننا وقعنا عدة مذكرات للتعاون، فعلى سبيل المثال عقدنا مذكرة تعاون مع أمانة منطقة الرياض في سبيل إيجاد أماكن ثابتة للأسر المنتجة في المنطقة، وأمين منطقة الرياض وعدنا خيراً بايجاد أكثر من موقع للأسر الضمانية المنتجة في الرياض، وكذلك في منطقة الجوف أمير المنطقة وعدنا العام الماضي بإنشاء مقر ثابت، متمنياً أن تكون هناك مقرات دائمة لتسويق منتجات الأسر المنتجة، و-إن شاء الله- سيتم إيجاد أماكن ثابتة لهم.

وعلّقت "أسماء الخميس" بقولها: أعتقد أن الملتقى لم يمض عليه عامان، والأميرة "حصة الشعلان" هي أكثر الداعمات للمكتب، وقد حضرت افتتاح المكتب النسوي لأول مرة، ثم استجابت وحضرت أول ملتقى لمديرات المكاتب، مبينةً أنه تم طرح موضوع المقر، وكان الحضور يُمثله عدد من أستاذات الجامعات وبعض الناشطات، مشيرةً إلى أنه بعد الملتقى

اجتمعت بهن أكثر مرة لوضع رؤية معينة للمقر؛ لأنه ليس مكاناً وكفى، ذاكرةً أنه تم رفع كل التصورات للأميرة "حصة الشعلان".
وقالت الزميلة "سحر الرملاوي" هل هناك أنشطة ترفيهية لمن يشملهم الضمان الاجتماعي مثل إقامة حفلة سنوية يشاركون فيها بأنشطتهم؟ وعلّق "عبدالله آل عبدالسلام" مفيداً عن إقامة ورشة الأمير سلمان الاجتماعي خلال شهر ذي القعدة الماضي، وقد فاقت كل التصورات، مؤكداً على أن الوجبات كانت من الأسر الضمانية المنتجة، وقد حققت نجاحات كبيرة، من خلال دعم الأسر الضمانية.
تمييز المستفيدين ب«البطاقات المخفضة» يزعجهم نفسياً
طرح الزميل "محمد الغنيم" سؤالاً عن التأمين الصحي للمستفيدين، وبطاقات الشراء المخفض، أو إنشاء الجمعيات التعاونية؟، وأجاب "العقلا"، موضحاً أنه تم الإفادة من تجربة الزي المدرسي، وتم عرضها في منافسة، وتعمدنا أن تكون الألوان مختلفة، مضيفاً أنه بعد توزيع الحقائب صوّرتها إحدى الصحف باعتبارها سبقاً صحفياً، مبيناً أنه وصلتهم ردود فعل من مديري المكاتب تفيد أن الطلاب تركوا "شنطة الضمان"، حيث وصفها زملاؤهم، وأصبحت علامة تدل عليهم!؛ مما جعلهم يحولون البرنامج إلى مساعدات نقدية، حيث يتوجه المستفيد إلى المكتبة التي رسا عليها المشروع؛ لكي يشتري ما يريد، مؤكداً على أن هذه العملية عالجت الجانب النفسي للمستفيدين.
وأضاف: "أنا ضد فكرة البطاقات الشرائية المخفضة"، ذاكراً أنهم في الضمان حريصون على تقديم مساعدات نقدية، بحيث يخرج المستفيد بمبلغ معين يستخدمه في الشراء؛ لأن شعارنا "نبحث في الستر ونصرف لهم باليسر"، مبيناً أن التأمين الصحي مازال قائماً على النظرة الشمولية من قبل الدولة، ووزارة الصحة لديها التوجه إلى منح التأمين بشكل عام ومن ضمنهم مستفيدو الضمان الاجتماعي.
البحث الآلي للمستفيدين
قال الأستاذ "محمد العقلا" إن الضمان الاجتماعي يبحث الحالات القائمة آلياً، إضافة إلى الحالات الجديدة من خلال الربط الآلي بمركز المعلومات بوزارة الداخلية عن طريق شركة العلم؛ لمعرفة التغيّر في الحالات الاجتماعية للأسر والأفراد من وفاة وزواج وطلاق، بالإضافة إلى سعي الضمان الاجتماعي لتفعيل التعاملات الالكترونية مع عدد من الأجهزة الحكومية، مثل وزار الخدمة المدنية، المؤسسة العامة للتقاعد، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن طريق تقنية الإنترنت لتبادل المعلومات والوسائط المرنة حسب بيئة العمل في تلك الجهات، والتي يطلق عليها مصادر المعلومة، حيث تحقق هذه الآلية الجودة والسرعة في تقديم الخدمة بشكل متكامل، كما تحقق الراحة للمستفيد، خاصة المرأة التي كانت تتكبد الكثير من العناء لتقديم ما يثبت أحقيتها للضمان الاجتماعي.
«العمل الحر» لمعالجة الفقر والبطالة
أوضح "عبدالحكيم المالكي" أن وكالة الضمان تعمل على إيجاد وسائل غير تقليدية لمعالجة الفقر والبطالة، وتعمل كذلك على نشر ثقافة العمل الحر لتحويل الطاقات المعطلة للأسر إلى طاقات منتجة، ومن أسر معولة إلى أسر عائلة قادرة على العمل والإنتاج؛ ليتحقق لهم الاستقرار الاجتماعي، ومن ثم المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، مضيفاً أنهم يعملون كذلك على ترسيخ شراكات اجتماعية مع الصندوق الخيري وصندوق الموارد البشرية ووزارة العمل ووزارة الزراعة، وقد وقعوا عدة اتفاقيات مع وزارة الزراعة واتفاقية مع بنك الجزيرة لدعم (50) مشروعاً إنتاجياً، وكذلك مع بنك ساب لدعم (18) آخر، إلى جانب إنشاء (15) "كشكاً" في محافظة القنفذة للأسر المنتجة في مجال إنتاج وبيع النباتات العطرية، مبيناً أنهم وقعوا كذلك مع أمانة منطقة الرياض مذكرة تفاهم في مجال دعم الأسر المنتجة، ذاكراً أنه أنشئت الإدارة في 1428/6/1ه وأنجزوا إلى الآن (5500) مشروع بمبلغ إجمالي يفوق المئة مليون ريال.
وتداخل "عبدالله آل عبدالسلام" قائلاً: إن هناك توجهاً من المقام السامي حول أولوية التوظيف في القطاع الخاص لأبناء وبنات المستفيدين، وهناك فريق عمل بيننا وبين وزارة العمل ممثلة في صندوق الموارد البشرية لتفعيل هذا الأمر.
وأوضحت "أسماء الخميس" أن كثيراً من المستفيدين لا يعلمون شيئاً عن بعض البرامج، مضيفةً أن من أهداف الضمان الاجتماعي إبلاغ كل مستفيد يتردد على المكاتب، مبينةً أن كل مكتب له خطته في الاعلان، ذاكرةً أن برنامج المساعدة المقطوعة لا يلزم التسجيل فيها، بل نطلب التسجيل في برنامجي الحقيبة المدرسية ودعم الكهرباء، مؤكدةً على أن هناك وسائل تعريف للضمان في عدة أماكن وجهات لأجل البرامج.
الزكاة مصدر الضمان الأول
طرح الزميل "صالح الحماد" سؤالاً حول تقدير مخصصات الضمان بناء على تقديرات وزارة الشؤون الاجتماعية أم بناءً على تقدير الدولة؟، وهل تطالبون بزيادة المخصصات إذا حدث فيها نقص؟. وقال "العقلا": موارد الضمان ثلاثة؛ (الأول): كل ما تجبيه مصلحة الزكاة والدخل في المكلفين قانوناً بتقديم الزكاة في حساب مستقل في مؤسسة النقد باسم حساب الضمان الاجتماعي، والمخول له استخدام هذا الحساب وسحبه وصرفه هو الضمان الاجتماعي، (الثاني): ما تقدمه الدولة سنوياً من

ميزانية على بند (255) وهي مبالغ ليست لها علاقة بالزكاة ولكن عبارة عن دعم مدروس ومقنن، (الثالث): زكاة وصدقات الأفراد التي توضع في مصرف الراجحي، مضيفاً أن التنظيم الذي أُقر من قبل مجلس الوزراء أوجد إدارة للاستثمار، لكن هناك محذوراً شرعياً وهو أن الزكاة لا يجوز استثمارها، حيث لدينا مورد من ولي الأمر، ولدينا ادارة للاستثمار موجودة في الهيكل التنظيمي.

الاعتراف بالفقر.. و(60) يوماً لإنهاء الإجراءات!

علّقت الزميلة "سحر الرملاوي" على حديث المشاركين، قائلة: "من يسمع هذا الحديث يقول ليس لدينا فقراء لكن الحقيقة عكس ذلك"، مضيفةً أن هناك نسبة كبيرة من الروتين في أعمال الوزارة، وتحديداً الضمان الاجتماعي، متسائلةً: هل أجريتم عمليات إنقاذ سريعة للأوضاع في الخرخير؟ وهل بذلتم جهداً لتقليل وقت الإجراءات لسرعة وصول الخدمات للمحتاجين؟

وأجاب "العقلا"، موضحاً: لم يذكر أحد أن الفقر غير موجود، كذلك لم أقل اننا نعمل لإنقاذ "الخرخير"، وإنما قلت اننا كنا موجودين فيها، وإن فيها جمعيات خيرية، وهناك محاولات لتقديم الضمان إليهم، حيث أن خدمتهم تأتي من مدينة "شرورة"، مؤكداً على أنه لولا وجود الفقر لما تم إنشاء الضمان الاجتماعي، وحكومتنا من منظورها الشرعي والسياسي والاجتماعي والمدني تجمع الزكاة من أجل من؟ طبعاً من أجل الفقراء، مبيناً أن عملهم يصب في مجال التخفيف من وطأة الحاجة، لهذا تم إيجاد البرامج المساندة.

وعلّق "مساعد السليمان" حول سرعة الإجراءات، موضحاً أنه حتى عام 2007م كانت لدينا إجراءات روتينية في جميع الدوائر الحكومية، وليست في وزارة الشؤون الاجتماعية وحدها، ولكن من ضمن الخطة التي وضعت منذ 2007م حتى 2015م بتوجيهات من "د. يوسف العثيمين" -وزير الشؤون الاجتماعية- والأستاذ "محمد العقلا" اقفال معظم الإجراءات وإعادة هندستها بالشكل الذي يتلاءم تقنياً مع الإمكانات المتوفرة، بحيث تم اختصار مدة إكمال الإجراء من عام إلى (60) يوماً، لتنتهي آلياً في منفذ مكاتب الضمان، ومن ثم يتم عليها إجراء البحث الآلي وتدقيق البيانات وإصدار المنح، مبيناً أنهم يعكفون حالياً على اختصار مدة (60) يوماً، لكن هناك بعض الحالات التي يضطرون على متابعتها وقد تستغرق تلك المدة؛ لسبب واحد وهو أنه مع الأسف أن معظم القطاعات الحكومية لديها كم هائل من البيانات واستثماراتها تساوي صفراً من حيث المعلومات، كما تعتبرها ملكاً خاصاً وليست للدولة، وهو ما جعلهم يضطرون إلى الوصول إلى القيادات العليا في الدولة من أجل الحصول على أمر لكي يتم الإفادة من تلك المعلومات.

14 منافسة للفرش والتأثيث بقيمة 400 مليون ريال

أوضح "علي الخلف" أن "برنامج الفرش والتأثيث" يُعد من البرامج المساندة في الضمان الاجتماعي، والهدف منه تحسين بيئة المسكن لمستفيدي الضمان الاجتماعي، مضيفاً أن هذا البرنامج يتعامل مع شقين؛ الأول هو تحسين بيئة مسكن المستفيد من الضمان الاجتماعي، والثاني يأتي من منظور المسؤولية الاجتماعية وهو الدخول في شراكات اجتماعية مع القطاع الخيري الذي يعنى بالإسكان التنموي، مبيناً أنه تم فرش وتأثيث حوالي (16) ألف وحدة سكنية من بداية هذا البرنامج عام 1428ه وحتى الآن، بقيمة بلغت (365) مليون ريال، مؤكداً على أنه قريباً ستوقع (14) منافسة لفرش وتأثيث مساكن مستفيدي الضمان الاجتماعي بقيمة إجمالية تجاوزت (400) مليون ريال في (13) منطقة، لافتاً إلى أن لديهم شراكات كبيرة مع مؤسسة الملك عبدالله لوالديه للإسكان التنموي، وشراكة مع مؤسسة الأمير سلطان الخيرية، وكذلك جمعية الأمير سلمان للاسكان الخيري، وجمعية الأمير ماجد بن عبدالعزيز.

وعلّق "سعد الشايقي"، موضحاً أن الضمان الاجتماعي يعمل على الفرش والتأثيث من باب أن يكون لمستفيدي الضمان نصيب الأسد في مجمعات الاسكان الخيري، مضيفاً أن (90%) من سكان المشروعات السكنية الخيرية هم من مستفيدي الضمان.

فقير في الرياض مثل غيره في قرية نائية!

تساءل الزميل "د.أحمد الجميعة" عن مساواة راتب الفقير في مدينة مثل الرياض براتب الفقير في أي قرية نائية من مناطق المملكة؟، وما سبب تأخر بطاقات الصراف الآلي؟، وعلّق "العقلا"، قائلاً: إن الدولة تنظر إلى مستفيدي الضمان الاجتماعي نظرة واحدة، وعادلة، بما يحقق المساواة بين الجميع، فالشخص الذي يقيم في "الرياض" كالشخص الذي يقيم في أي قرية، مبيناً أنه لو رجعنا إلى تطور الضمان من عام 1425 إلى 1435ه نجد تطوراً مذهلاً في سلم المعاشات بمعدل خمس مرات، مؤكداً على أن الضمان يعمل وفق منظومة تشمل الاستراتيجية الوطنية للانماء الاجتماعي والمجلس الاقتصادي، مبيناً أن هيئة الخبراء تدرس هذه القضية وتقدمها أمام الجهات المختصة.

وقال: إن ما يتعلق بتأخر بطاقات الصرف الآلي؛ فقد بدأنا العمل في 1427/1/1هـ، حيث طُرحت منافسة الصرف الآلي لجميع البنوك في المملكة، وتقدمت البنوك جميعها، ومن ثم رست المنافسة على مصرف الراجحي، حيث لدينا مع مصرف الراجحي شراكة جيدة، وتمثيل للمندوبين، مشيراً إلى أن للضمان الاجتماعي (107) مكاتب ومستفيدين وبطاقات، ولدينا ضباط اتصال ومنسقون ونقد متبادل مع البنك، موضحاً أن العمل كثيف والنشاط كبير، ولابد من وجود بعض العثرات غير المقصودة في التأخير.

72 ساعة قبل نشر الشكوى في الإعلام!

تساءل الزميل "طلحة الأنصاري" عن الشكاوى المنشورة في وسائل الإعلام عن حالات تأخر الضمان في تسديد مستحقات المستفيدين؟، وماذا عن وجود حساب الضمان في برامج التواصل الاجتماعي لإيصال المعلومات إلى المستفيدين بسرعة؟.

وأجاب "خالد الثبيتي" إن الإعلام شريك استراتيجي لنا في الوزارة بشكل عام وفي وكالة الضمان بصفة خاصة؛ لايصال الخدمة للحالات المستحقة، متمنياً من الصحافة قبل نشر أي حالة إنسانية التواصل مع العلاقات العامة، مضيفاً أنه خلال (72) ساعة إذا لم يصل الرد إلى الجريدة بأن هذه الحالة مخدومة يحق لهم النشر، حتى لا ننتقص من جهود الدولة، مبيناً أن هناك أكثر من (90%) من الحالات التي تنشر عنها الصحافة نجدها مخدومة بالضمان الاجتماعي، وبالتالي يأتي تعقيبنا في العلاقات العامة أن هذه الحالة مشمولة بالبرامج المساندة أو بمعاش الضمان الاجتماعي، مؤملاً أن يكون بيننا تعاون قبل نشر الحالة.

وأشار إلى أن وزير الشؤون الاجتماعية أيد إنشاء وحدة الإعلام الالكتروني، وهو ما جعلنا نكون فريقاً لتدشين الوحدة؛ لأهمية التواصل الاجتماعي في نقل المعلومة وايصال الخدمة للمستفيد والمستفيدة، مضيفاً أنه تم تكوين فريق وعقدنا اجتماعين، وتم الرفع إلى الوزير لاقرار وحدة الإعلام الالكتروني، مؤكداً على أن الفريق سيربط مباشرة بمدير عام العلاقات العامة والإعلام، وأن العاملين في هذه الوحدة من كافة منسوبي الوزارة الذين يجيدون العمل على مواقع التواصل الاجتماعي، و-إن شاء الله- خلال الشهرين المقبلين ستنطلق أعمال الوحدة.

«نصل إليهم قبل أن يصلوا إلينا» و «البحث بالستر والصرف بالسر»

أوضح الأستاذ "محمد العقلا" أن الضمان الاجتماعي موجود في جميع مدن وقرى المملكة، فكما هو موجود في مدينة الرياض فإنه موجود كذلك في قرى الربع الخالي مثل "قرية ذعبلوت" -لا أعتقد أن لها وجودا على الخارطة-، حيث تبعد عن الخرخير (400 كم) من جهة الغرب من حدود المملكة وعُمان، ويقطنها أكثر من (1200) أسرة، حيث كان الوصول إليها عن طريق طائرات سلاح الحدود، مؤكداً على أن هذا دليل على أن لدينا من الباحثين من لديهم الرغبة في الوصول إلى المناطق النائية، وتطبيق شعار: "نصل إليهم قبل أن يصلوا إلينا".

وقال إن كل القرى تتم خدماتها عبر قافلة الضمان الاجتماعي بتكلفة تزيد على (850) ألف ريال، والهدف منها هي راحة جميع المستفيدين في القرى، مبيناً أنه مكثت القافلة في مناطق الربع الخالي خاصة "الخرخير" أكثر من (15) يوماً لدراسة الحالات، ومن ثبت استحقاقه المساعدات الضمانية نعود إليه ونقدم لهم البطاقة والأرقام السرية، موضحاً أنه يتم تقديم هذه الخدمات عبر منظور يشتمل على الضمان الاجتماعي، والرعاية والتنمية الاجتماعية، ذاكراً أن وحدة الضمان الاجتماعية تعمل بشعار: "البحث بالستر والصرف بالسر"، مشيراً إلى أن الهدف هو الوصول إليهم قبل أن يصلوا إلى الضمان.

وأضاف: لدينا وحدة خدمات ضمانية في مدن وقرى لا نستطيع أن نفتحها من ناحية قانونية، وأول مدينة استطعنا أن ننجح فيها هي "تنومة" -تبعد عن محافظة النماص حوالي 35 كم-، حيث كان المستفيد يذهب إلى مكتب الضمان الاجتماعي في مدينة "النماص" سواء لديه المقدرة المالية أو يستعين بأحد أقاربه من أجل أن يتلقى الخدمة، لافتاً إلى أنه الآن تم افتتاح مكتب في "تنومة" يضم غرفة للبحث وأخرى للربط الآلي، وعندما نجحوا، انطلقوا في جميع مناطق وقرى المملكة، لتقديم الخدمة الضمانية للمستفيدين.

برنامج تدريبي عالمي لتأهيل القيادات التربوية بتعليم مكة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

ماجد الديحاني - بحرة

انطلق صباح أمس بتعليم مكة المكرمة برنامج «ممارس القيادة التربوية» في نسخته الأولى، تحت إشراف وزارة التربية والتعليم، ولمدة أسبوعين كاملين، ويهدف البرنامج إلى إكساب القيادات التربوية خبرات ومهارات مختلفة بمواصفات عالمية. حضر افتتاح البرنامج نخبة من رجال التعليم والقيادات التربوية في منطقة مكة المكرمة يتقدمهم مساعد مدير عام التعليم د.طلال الحربي، ومدير الإشراف التربوي رداد الثمالي، ومدير الإدارة المدرسية نواف البركاتي، ومدير التدريب التربوي عبدالعزيز المضواحي، وعدد من المشرفين والمدربين التربويين.. ويهدف الجزء الأول من البرنامج لإعداد 50 مديرا للمرحلة الابتدائية بواقع 50 ساعة تدريبية يستلم بعدها المتدرب شهادة دولية. وأوضح نواف البركاتي مدير الإدارة المدرسية بتعليم مكة لـ»المدينة» أن البرنامج يعد من المشروعات التطويرية الطموحة الهادفة إلى الارتقاء بالمنظومة الفكرية في برامج إعداد مديري المدارس بوصفهم قادة للتغيير في المدارس كمجتمعات مهنية تعلمية مؤهلة لاعداد النشء لمستقبل مشرق ومتميز. كما يهدف البرنامج أيضًا الى إكساب القيادات التربوية المزيد من الخبرات والمهارات لتمكينهم من التعامل مع المتغيرات المحلية والعالمية.. وأضاف البركاتي أن إدارة التربية والتعليم بمكة وبتوجيهات المسؤولين في الوزارة تحرص على تعزيز الشراكة مع شركات تطوير الخدمات التعليمية وبيوت الخبرة المحلية لتأهيل القيادات التربوية ومنحهم الشهادات المعتمدة محليا ودوليا، حيث يعتمد البرنامج على نماذج المعايير الدولية (IBTA، CMI ، ASTD،ISTD).وأشار عبدالعزيز المضواحي مدير التدريب التربوي إلى أن الهدف من إقامة تلك الدورات هو تمهين القيادات التربوية بجودة عالية في ضوء المعايير المهنية المعتمدة للقيادات التربوية والارتقاء بأدائها لتحقيق فاعليتهم كقادة تغيير في المجتمعات المهنية المتعلّمة، والتي تؤدي الى إكساب القيادات التربوية الخبرات والمهارات اللازمة لتمكينهم من التعامل مع المتغيرات المحلية والعالمية.ويؤكد نبيل صالح كعكي مدير مدرسة حمزة بن عبدالمطلب، وأحد المستفدين من البرنامج، أن هذا البرنامج هو احد تطلعات الوزارة في نقل العملية التربوية من واقع الادارات والاشراف الى تمكين المدرسة ومديرها للارتقاء وتحقيق كل ماهو منشود في التربية والتعليم. كما اضاف فوزي الزهراني مدير مدرسة هاشم بن عتبة ان هذا البرنامج يعد مرحلة أولى تقدمها وزارة التربية والتعليم بالشراكة مع شركة «تطوير»، حيث يتضمن البرنامج دعما فكريا وتربويا في الكثير من المجالات في ظل الانفتاح المعلوماتي المتسارع.

الشريف: التشهير ليس من اختصاصنا

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

خير الله زربان - جدة / تصوير: منصور البلوي
كرمت اثنينية خوجة مساء امس محمد عبدالله الشريف رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) وقد اشاد الشيخ عبدالمقصود خوجة بالضيف حيث قال عنه يسعدنا الليلة أن نستضيف جهازاً حيوياً مهماً في خارطة الحياة ، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، ممثلة في معالي الأستاذ محمد عبد الله الشريف فالافكار تتزاحم، وتتعدد التساؤلات، وتتعمق الجراحات، وناقوس الخطر يدق هنا وهناك، فحسبنا أن معالي ضيفنا الكريم يكشف لنا في هذه الأمسية عن كثير مما لا نعرف، ونود أن نعرف، ففي كنانته الكثير المثير،
وتحدث محمد الشريف وتطرق لاهداف الهيئة واختصاصاتها واعتبر اهمها التحري عن اوجه الفساد في العقود الحكومية والتحقق من هذه الممارسات وكذلك متابعة تنفيذ الاوامر الملكية التي تهم المواطن وتوفير قنوات اتصال المواطنين بالتبليغ عن الفساد وهناك الاستراتيجية لمكافحة الفساد وهي هم وطني ويجب على كل افراد المجتمع المساهمة في مكافحة الفساد وهي مهمة وطنية
وتطرق الشريف إلى اللوائح الخاصة بالهيئة وموافقة خادم الحرمين الشريفين عليها وعن بعض الخطط التي رسمتها الهيئة في ادارة العمل والشروط التي تتوفر في موظفي الهيئة وأضاف الشريف عن دور الهيئة في مكافحة الفساد والبلاغات التي تصل لنا من المواطنين حتى وصلت البلاغات في بعض الايام الى ١٠٠ بلاغ واشار ان اكثر البلاغات من المواطنين تخص الخدمات التي تهم المواطن وهي ليست ظاهريا من خصوصيات الهيئة وعرضنا ذلك على خادم الحرمين الشريفين الذي طالب بتوفير كافة الخدمات للمواطن واعتبر ذلك من صلب عمل الهيئة
واعتبر الشريف المواطن والاعلام شريكا مع الهيئة في النجاح مؤكدًا في نفس الوقت ان الهيئة ليس من صلاحيتها التحقيق والمحاكمة مشددًا ان التشهير ليس من مهمات الهيئة وهو عقوبة ولا يكون الا بحكم قضائي والتشهير لو حدث بأشخاص لارتدع البقية وبين ان ثلاث سنوات غير كافية لابراز انجازات الهيئة وهي تحتاج لوقت حتى نسير في الطريق الصحيح ٠
وابدى انزعاجه من بعض المسؤولين على عدم تفهمهم لدور الهيئة واشاد بالدعم الذي تلقاه الهيئة من خادم الحرمين الشريفين وعن تأخر المشاريع يقول الشريف : بدأنا في نشر تفاصيل المشاريع ونقوم بالتحري على المشاريع ونطلب العقود من الجهات الحكومية لمتابعة سير العمل وأضاف إن الميزانية تضمنت مشاريع كبيرة ويجب الحرص على تنفيذ المشاريع بدقة وبالمواصفات المطلوبة وكذلك الاهتمام بوظيفة الاستشاري المتابع للمشاريع.
ثم تحدث بعد ذلك الدكتور انور عشقي والذي اشاد بالشريف وتاريخه الحافل وجدارته في هذا المنصب ووضعه استراتيجية لمكافحة الفساد، واكد الدكتور عبدالله مناع أن الشريف لوحده لن يستطيع مكافحة الفساد، مستشهدًا بسيول جدة.

خادم الحرمين يوجّه السفراء بالاهتمام بمصالح المواطنين بالخارج

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

واس - الرياض
نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود استقبل صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية، أمس، عدداً من سفراء خادم الحرمين الشريفين المعينين لدى عدد من الدول الشقيقة والصديقة، الذين أدوا القسم أمام سموه، وهم: السفير إبراهيم بن سعد البراهيم المعين لدى مملكة السويد، والسفير الدكتور محمد بن عبدالرحمن البشر المعيّن لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، والسفير الدكتور عبدالرحمن بن محمد الجديع المعين لدى المملكة المغربية، والسفير فيصل بن حسن بن طراد المندوب الدائم لوفد المملكة لدى الأمم المتحدة في جنيف، والسفير الدكتور سامي بن عبدالله الصالح المعيّن لدى المملكة الأردنية الهاشمية، والسفير الدكتور عبدالرحمن بن غرمان الشهري المعيّن لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والسفير عبدالرحمن بن سليمان الأحمد المعيّن لدى مملكة بلجيكا. ونقل لهم سموه توجيهات خادم الحرمين الشريفين للعمل بكل أمانة وإخلاص فيما يصب في خدمة الدين ثم المليك والوطن والاهتمام بمصالح المواطنين السعوديين في الخارج والعمل على تلبية احتياجاتهم، متمنيًا لهم التوفيق والسداد في مهامهم التي أسندت لهم. وفي نهاية الاستقبال التقطت الصور التذكارية بهذه المناسبة. حضر أداء القسم صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز نائب وزير الخارجية، وصاحب السمو الأمير تركي بن محمد بن سعود وكيل وزارة الخارجية للعلاقات متعددة الأطراف، وصاحب السمو الأمير خالد بن سعود بن خالد مساعد وزير الخارجية، ووكيل وزارة الخارجية لشؤون المراسم عزام بن عبدالكريم القين.

تعليم المدينة ..÷بين البائع والمشتري×

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

نهلة الجمال - المدينه المنورة
نظمت المتوسطة الثامنة والستون بالمدينة المنورة المُلتقى الأول (بين البائع والمشتري) ضمن مشروعات برنامج (منكم نستفيد) خلال الفترة الصباحية، ويهدف الملتقى الذي تشرف عليه مديرة المدرسة أميمة سمان ومتابعة المعلمتين أوطان باناجة وشيمة السحيمي إلى تشجيع المشروعات الصغيرة، وإكساب الطالبات أخلاقيات التاجر والمستهلك، ويتولى البرنامج شرح كيفية تكوين المستهلكة الفطنة، وتدريبها على مزاولة المهنة من خلال البيع، وعلى الجودة في الإنتاج والأداء والالتزام بالقواعد والأنظمة التي سيتم تحديدها. وتضمنت فعاليات الملتقى مشهدًا تمثيليًّا عن أخلاقيات البيع والشراء تناول أوضاع الناس في البيع والشراء والمخالفات في ذلك، وقدمت أمل الرفاعي المديرة الإدارية لمركز الإبداع

كلمة تعريفية عن المركز، ومهامه، وأهدافه، والمهارات اللغوية للبائع، تلا ذلك أنشودة (العمل إتقان) من تأليف هويدا مقيم مسؤولة في لجنة الجودة وأداء طالبات الجودة، صاحب ذلك عرض مرئي بعنوان (الإتقان شعار الحياة).

مجلس إلكتروني لتلقي شكاوى المواطنين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131231/Con20131231665840.htm

غازي المسعري (وادي الدواسر)
أصدر صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض، تعليمات بإنشاء مجلس إلكتروني للتواصل وتلقي شكاوى ومقترحات وملاحظات المواطنين والمقيمين الذين تمنعهم ظروفهم من مقابلة سموه.
وتأتي هذه الخطوة سعيا من سموه الكريم لفتح المزيد من قنوات التواصل مع المواطنين والمقيمين.
وأفادت إمارة الرياض عبر حسابها الرسمي في بموقع التواصل الاجتماعي تويتر، أن الدخول والتسجيل إلى موقع الإمارة لتقديم الشكاوى يتم عن طريق الرابط
.www.grm.gov.sa

النصار: "المظالم" يسعى لتحقيق مؤسسية العمل التحكيمي في القضايا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131231/Con20131231665843.htm

عكاظ (الرياض)
التقى رئيس ديوان المظالم الشيخ عبدالعزيز بن محمد النصار رئيس مجلس القضاء الإداري بمكتبه صباح أمس، رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمهندسين المهندس حمد بن ناصر الشقاوي والوفد المرافق له. وفي بداية اللقاء رحب رئيس الديوان بالمهندس الشقاوي والوفد المرافق له، موضحا أن ديوان المظالم بمرافقه يسعى لتحقيق مؤسسية العمل التحكيمي في القضايا من خلال التعاون المثمر مع الهيئة السعودية للمهندسين وبالأخص مركز التحكيم الهندسي التابع للهيئة. بعد ذلك قدم المهندس حمد الشقاوي عرضا تعريفيا مختصرا عن أعمال ومناشط الهيئة السعودية للمهندسين، تلى ذلك استعراض مدير مركز التحكيم الهندسي المهندس عبدالكريم السعدون أهداف ومهام المركز والخدمات التي يقدمها. من جانب آخر أكد الأمين العام للهيئة السعودية للمهندسين الدكتور غازي العباسي، على أهمية تعاون الهيئة من خلال ذراعها التحكيمي مع الجهات القضائية وديوان المظالم، وتزويد المحاكم الإدارية بقوائم المحكمين المعتمدين لدى الهيئة.

كشفت سر استقطاع مبلغ من مكافآت اليتيمات.. لطيفة أبو نيان وكيلة الشؤون الاجتماعية لـ عكاظ:

صحيفة السوابق شرط للأب الحاضن.. وضوابط موحدة للكفالة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131231/Con20131231665870.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

كشفت لـ«عكاظ» الوكيلة المساعدة لشؤون الأسرة بوزارة الشؤون الاجتماعية لطيفة أبو نيان، عن توحيد نظام الإجراءات وتحديد المعايير لجميع المناطق عن الاحتضان والكفالة ومن هذه الإجراءات مثلا طلب صحيفة سوابق للأب الحاضن بشكل سري، مشيرة إلى أن أي حالة حمل سفاح يعتبر الابن غير شرعي، حيث ترحل الأم الأجنبية مع طفلها بعد قضاء المحكومية، إلا إذا طلب الأب لو كان سعوديا الزواج من الأم فيسلم لهما الطفل.

وأوضحت أبو نيان لـ«عكاظ» عن هروب الفتيات قد لا تكون حالة حماية إذا لجأت للحماية الاجتماعية بعد هروبها من منزلها عدة أيام حيث يأتي التساؤل أين قضت هذه الأيام.

• ما هي الإجراءات أو المعايير لنظام الكفالة؟

يتيح الاحتضان بكل أشكاله للطفل فرصة للعيش في بيئة أسرية طبيعية، ويشعر فيها بالتفاعل مع أفراد المجتمع وتقوم الوزارة بالعديد من الإجراءات لنظام الكفالة بمساعدة نخبة من أكاديميات من جامعة الأميرة نورة وجامعة الملك سعود وفريق مساند من الوكالة والإشراف الاجتماعي النسائي بالرياض، ونعمل حاليا على توحيد نظام الإجراءات وتحديد المعايير لجميع المناطق عن الاحتضان والكفالة ومن هذه الإجراءات مثلا طلب صحيفة سوابق للأب الحاضن بشكل سري، والزيارة الميدانية لفريق من الأخصائيات الاجتماعيات والأخصائيات النفسيات لمنزل الأسرة الكافلة ودراسة وضعهم الاجتماعي وتحديد مدى مناسبة الأسرة للاحتضان من جميع الجوانب وكذلك طلب تعريف من عمدة الحي ومعرفين من عمل الأب.

ويتم التركيز على البرامج المساندة للتربية للأسر الحاضنة في بداية الاحتضان كبرنامج (الوالدية الفعالة) وهو برنامج تلتقي فيه الأسر الحاضنة بالاجتماع مع المسؤولات بالإشراف الاجتماعي من بداية الاحتضان ومتابعتهم ولقائهم للوصول إلى الاعتدال في التربية.

وكذلك برنامج (تعريف الطفل بواقعة) ونركز من خلال هذا البرنامج من خلال لقاء الأسر الحاضنة وتعريفهم بالآلية السليمة لإبلاغ الطفل بواقعه قبل سن دخول المدرسة ومن خلال كتيب يجيب على تساؤلات الأب والأم المحتضنين وكيفية الرد على تساؤلات الطفل المحتضن وذلك لتجاوز تأزم العلاقة بين الطفل والأسرة عند إبلاغه بواقعة في سن متأخرة.

• قرار ترحيل الأم الأجنبية مع طفلها غير الشرعي ماذا لو كان الأب معروفا وسعودي الجنسية؟

التشريع الإسلامي واضح ومحدد بأن أي علاقة غير شرعية ينتج منها حمل سفاح يعتبر ابن الأم غير شرعي، والقرار واضح وصريح ويذكر فيه أن أي أم أجنبية حملت سفاحا ترحل مع طفلها بعد انتهاء محكوميتها بالسجن وإقامة الحد سواء كان الأب مجهولا أو معروفا، إلا في حالة كان الأب المعروف طلب الزواج من الأم والعيش معها في هذه الحالة يسلم الطفل لهما.

أما بالنسبة للسعودية فتقضي محكوميتها وبعد تنازلها عن رعاية الطفل يودع بدور الحضانة الاجتماعية ويبحث له عن أسرة بديلة تكفل رعايته.

• وماذا لو طلبت الأم بعد قضاء محكوميتها تربية الطفل؟

لا يمنع تسليمها الطفل بعد التأكد من سلامة البيئة ومحيط الأسرة وسلامة الأم نفسيا مع أهمية متابعة وضع الطفل حيث إن أكثرهن يعرض الطفل للتعنيف لعدم تقبلها له داخليا وعدم تربيته التربية السليمة.

طلاق اليتيمات

• هل تعتبر نسبة طلاق الفتيات اليتيمات في دور الحضانة الاجتماعية كبيرة، وما الأسباب؟

نسبة الطلاق بين اليتيمات بالدور الاجتماعية ليست كبيرة، وللجنة الزواج دور كبير في تخفيف النسبة حيث تتم مقابلة المتقدمين للزواج من قبل اللجنة التي يتكون أعضاؤها من الإشراف الاجتماعي ومديرات الدور وضابط اتصال ومن خلالها يتم فرز المناسبين منهم للزواج من خلال المقابلة لهم، والسؤال عنهم في محيطهم الأسري وأعمالهم وبعد التأكد يتم ترشيح الفتاة المناسبة ومن ثم تتم الرؤية الشرعية بعد موافقة الفتاة وعمل الإجراءات اللازمة لعقد النكاح كأي فتاة في أسرتها الطبيعية وتخضع قبلها لدورات تأهيلية للزواج لتوعيتها بواجباتها وحقوقها.

العنف ضد اليتيمة

• إذا تعرضت الفتاة اليتيمة لعنف من قبل زوجها ما الذي تقوم به الوزارة لحمايتها؟

في حال تعرض اليتيمة لأي عنف تلجأ كغيرها من الفتيات للحماية وتعمل لها نفس الإجراءات ويوجد قسم الضيافة التابع للإشراف الاجتماعي بالرياض بكادر أخصائيات اجتماعيات ونفسيات بحيث ان من تعاني من مشكلة زوجية مع زوجها يتم إيداعها بالقسم ولا تعود للدور حتى نخلق لها مساحة لتفكر بمشكلتها بعمق ومن ثم تأهيلها وحل مشكلتها وعودتها لزوجها او نقوم بعد طلاقها بتأهيلها مرة اخرى وفق برنامج مدروس حتى تتزوج مرة أخرى وإشعارها أن الحياة لا تنتهي عند ذلك.

• وردنا أن هناك حالات من المتزوجات أو اليتيمات الموجودات خارج الدور اقترضن مبالغ هائلة إما من الخدمات العامة كالتموينات أو المحال الأخرى أو من مكاتب الاقتراض، ما صحة ذلك؟

في كل مجتمع توجد أقلية تطغى عليها طبيعة الاستدانة وان لم تكن محتاجة أما بخصوص اليتيمات فيتم دعمهن بعد زواجهن وخروجهن من الدور الاجتماعية بحيث تحول للمؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام لاستكمال رعايتها ومتابعتها وتقديم المساعدات لها وكذلك تستفيد من خدمات الضمان الاجتماعي، أما فتياتنا داخل الدور فيتم استقطاع مبلغ معين من مكافأتها الشهرية وإيداعه بحساب استثماري خاص بها تستفيد منه متى رغبت بذلك ويتم توجيههن بشراء مساكن خاصة بهن.

رعاية الفتيات

• ما الإجراءات التي تتم حيال الفتيات اللاتي أنهين عقوبة جرائمهن ويجلسن في مؤسسة رعاية الفتيات، في حال عدم رغبة أهلهن بأخذهن بعد قضاء محكوميتهن؟

أولا أود توضيح عدة نقاط قبل الإجابة على هذا التساؤل، مؤسسة رعاية الفتيات مؤسسة خاصة بالفتيات لمن هن اقل من 30 سنة اللاتي ارتكبن قضايا أخلاقية أو جرائم أو ممن لديهن انحرافات سلوكية وتختلف القضايا باختلاف المجتمع وتتغير بتغيره والتطور التقني قد يكون مسببا كبيرا وقويا للكثير من القضايا الأخلاقية بسبب عدم حسن استخدامها وبسبب إهمال الأسرة للفتاة وعدم تركيزهم على التربية والتنشئة الإسلامية ونضع اللوم دوما على الأسرة في ذلك.

وإجابة على التساؤل فقد تم إنشاء دور ضيافة بالرياض وجدة خاصة بالفتيات اللواتي ترفض أسرهن استلامهن بعد انتهاء محكوميتهن سواء كانت محولة من مؤسسة رعاية الفتيات أو من السجون ومن خلال هذه الدور تتم مساعدة الفتاة لتأهيلها وإكمال تعليمها وممارسة هواياتها والتركيز على الرعاية اللاحقة للأسر منذ دخولها للمؤسسة وتقبلهم لابنتهم بعد خطئها وأنهم مسؤولون بشكل كبير عن تلك الأخطاء وهم السبب المباشر له وان الدار مجرد ممر للفتاة ومن ثم يتم تسليمها لأسرتها.

• ماذا عن الحالات التي يخشى عليها تعرضها للقتل على يد أسرتها بسبب قضيتها؟

هذه الحالات هي التي أنشئت من اجلها دور الضيافة فعند دراسة حالة الأسرة واتضح أن هناك بوادر للعنف أو تعذيبها بسبب خطئها تحول فورا إلى الدار لحمايتها، ومؤسسة رعاية الفتيات ليست تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية بل تشاركها بذلك وزارة الداخلية، ودور وزارة الشؤون دور تأهيلي مع الفتيات ومن دعم الوزارة لهم تأهيلهن في عمل منتجات خاصة وبيعها بأكشاك خاصة بهن بمركز الأمير سلمان الاجتماعي لتعويدهن على الكسب الحلال وليكون مصدر رزق لهن بعد خروجهن، وريع البيع يسلم لهن بعد انتهاء محكوميتهن.

حماية الهاربات

• بالنسبة لهروب الفتيات، هل تبادر الوزارة بحمايتهن بدور الحماية الاجتماعية؟

يختلف هروب الفتيات من هروب لساعات وهذه قد تكون حالة حماية، أو هروب لأيام فهي لا تعتبر حالة حماية حيث يتم التساؤل أين قضت تلك الأيام، والحماية دورها يقوم على مساعدة الفتاة للعودة إلى أسرتها بعد إيقاف الإيذاء عنها ومنعه

أو تسلم للأصلح من الوالدين إذا كانا منفصلين، وأود الإشارة إلى انه إذا كان خروج الفتاة يشكل خطورة عليها فتمنع من ذلك إلا إذا طلبت الخروج ووافق الحاكم الإداري على ذلك .

• هناك شائعات حول وجود تسول داخل وزارة الشؤون الاجتماعية، وهي المعنية بمكافحة التسول خارجها؟

ما يقال ليس صحيحا جملة وتفصيلا، فلو راجعت إحدى الحالات الوزارة فسوف يتم تحويلها إلى إحدى الجمعيات الخيرية أو مكتب الضمان الاجتماعي، ولكن قد يرى من هو بعيد عن الوزارة أن تصرفات مثل تلك الحالات كشرح لحالتها الاقتصادية يعد تسولا.

• ما الخدمات الجديدة المرتقبة من الوزارة؟

الوزارة وزارة خدمية ونقوم حاليا بانتهاج العمل المؤسسي حيث بدأنا في إعداد دليل إجراءات مؤسسة رعاية الفتيات و برامج الاحتضان وعمل ورش تسلسلية وعمل استراتيجيات لها وكتيبات ناجحة للأبناء الأيتام، كما تقوم الوزارة بعمل استراتيجية للمعاقين داخل الدور الإيوائية وتنظيم الأطر وتوحيد الإجراءات في العمل لجميع مناطق المملكة وتنظيم دليل عمل إجرائي للموظفين بأي من الوكالات التابعة للوزارة.

• وما الجديد بشأن مباني الوزارة؟

تسعى الوزارة إلى تقليص عدد الدور الإيوائية بعد تقلص الأعداد داخل الدور بسبب الاحتضان والكفالة وبسبب زواج الفتيات واعتمادهن على أنفسهن حيث ان الأغلبية موظفات في العديد من القطاعات مثل الصحة، التعليم... إلخ، حيث كان سابقا يتم تحويل الفتيات من دور الحضانة لدور التربية بعد بلوغها سن السادسة أو العاشرة ومن ثم التوجه لأن تبقى الفتاة تعيش في دارها بجو اسري بفلل داخل الدار كما هو بدار الحضانة الاجتماعية بالربوة وعليشة.

في تغريدة تلاقي ترحيبا من المستهلكين .. وزير التجارة:

المستهلك غير ملزم بالصيانة الدورية لسيارته عند الوكيل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131231/Con20131231665873.htm

عبدالمحسن السابطي (جدة)

أكد وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق الربيعة في تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» أن المستهلك غير ملزم بعمل الصيانة الدورية لسيارته عند الوكيل.

وقال وزير التجارة في التغريدة التي أطلقها مساء أمس الأول ولقيت رواجا وترحيبا من قبل المواطنين: «إن المستهلك غير ملزم بعمل الصيانة الدورية لسيارته عند الوكيل، والضمان يظل ساري المفعول حتى لو تمت الصيانة خارج الوكالة».

تأتي هذه التغريدة بعد أن وردت عدة شكاوى من أصحاب المركبات بكافة وكالاتها عن ارتفاع أسعار الصيانة الدورية داخل وكالات السيارات، حيث تمارس بعض الوكالات ضغوطا على المستهلك أنه في حال تمت الصيانة خارج الوكالة فإن الضمان سينتهي.

وعلق على التغريدة مجموعة من الاقتصاديين والمهندسين والمواطنين، يتقدمهم الاقتصادي فضل البوعينين أن ما ذكره الوزير سيقضي على ما أسماه باستغلال الوكلاء لملاك السيارات الذين يدفعون أموالا طائلة للصيانة واستبدال الزيوت.

فيما أوضح الدكتور طلال المغربي أن في اعتقاده أنها تعتمد على نوع الصيانة والقطع التي تغير ولا بد أن تكون واضحة في الضمان.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

خلال ندوة في جدة .. متخصصون:

الإعلام الرقمي يفرض هيمنته ويخيف الصحافة الورقية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/31/article_811982.html

عبد الهادي حبتور من جدة

تعاني الصحافة الورقية اليوم أوضاعاً صعبة في مختلف دول العالم بسبب منافسة الإعلام الرقمي الذي سحب البساط منها، وعليه فإن المهتمين بالاتصالات والإعلام يتوقعون اندثار الصحافة الورقية وانتهائها في غضون السنوات الـ 15 المقبلة على أبعد تقدير.

ولدى المتخصصين مؤشرات وأسباب يسوقونها لنظرتهم المتشائمة بشأن الصحافة الورقية خلال الفترة المقبلة، من أهمها انخفاض أرقام التوزيع والإعلان لأقل من النصف، وهجر الجيل الجديد لهذا النوع من الصحافة والاعتماد بشكل شبه كلي على الإعلام الرقمي.

جاء ذلك خلال الندوة التي نظمها مركز الشرق الأوسط للدراسات القانونية والاستراتيجية البارحة الأولى وأدارها اللواء الدكتور أنور عشقي، واستضافت الدكتور حسان بصفر للحديث عن الإعلام الرقمي الجديد ودوره في الاتصال بالجماهير، وعقب عليها كل من الدكتور سعود كاتب، والعميد محمد الطلحي.

واستهل الندوة الدكتور حسان بصفر أستاذ الاتصال والإعلام المشارك في جامعة الملك عبد العزيز بإعطاء لمحة تاريخية عن نشأة الإعلام الرقمي والمراحل التي مر بها، مبيناً أن عدد مستخدمي الإنترنت حول العالم يتضاعف، وأن الإعلام الرقمي هو إعلام المستقبل.

وتطرق إلى عوامل ظهور الإعلام الرقمي ومنها التطور، عولمة الإعلام، تراجع الإعلام التقليدي، دور الشباب في العالم. لافتاً إلى أن العقبات التي تواجه هذا النوع من الإعلام تكمن في ندرة الإعلام المزود بالمهارات، المنافسة الشديدة بين المواقع، صعوبة الحصول على التمويل، غياب التخطيط، انعدام القوانين المنظمة.

العميد محمد الطلحي ود. سعود كاتب يتحدثون عن مستقبل الإعلام الرقمي. «الاقتصادية»

ويرى بصفر أن الإعلام الرقمي أكثر هيمنة في الوقت الراهن من الإعلام الورقي أو التقليدي، مشيراً إلى أن الصحافة الإلكترونية قد تكون بديلة للورقية.

وأوضح أن مفهوم الإعلام الإلكتروني بحسب اللجنة العربية للإعلام هو الخدمات والنماذج الإعلامية الجديدة التي تتيح نشأة وتطوير محتوى وسائل الاتصال الإعلامي آلياً أو شبه آلي في العملية الإعلامية باستخدام التقنيات الإلكترونية الحديثة الناتجة عن اندماج تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كوسائط إعلامية غنية بإمكاناتها في الشكل والمضمون ويشمل الإشارات والمعلومات والصور والأصوات المكونة لمواد إعلامية.

وأفاد الدكتور حسان بأن هنالك مفاهيم ومصطلحات مرادفة وذات صلة بالإعلام الرقمي الجديد منها أن الإعلام الإلكتروني إعلاما جديدا وكثرت التسميات الخاصة به، باختلاف الثقافات والأطر الفكرية المتباينة، ومن تلك المسميات: الإعلام الجديد New Media، الإعلام الرقمي Digital Media، الإعلام الآلي، الإعلام البديل Alternative Media، الإعلام التفاعلي Interactive Media، الإعلام الشبكي Network Media، الإعلام الشعبي أو إعلام المجتمعMedia Society.

وفي معرض تحليله، تطرق الدكتور حسان بصفر إلى طرق مواجهة الحملات المعادية والشائعات ومنها، تقديم خطاب إعلامي علني وموضوعي وجذاب ويتمتع بقدر كبير من الوثائقية والمصداقية، إلى جانب اليقظة المستمرة والمراقبة الدقيقة لإعلام الخصم.

وعن الخصائص التي تميز الإعلام الرقمي عن بقية أنواع الإعلام الأخرى عددها بصفر بقوله "التوفر، الشمولية، المرونة، الانفتاحية، الانسيابية من الرقابة، التعددية الثقافية، التواصلية، التطور السريع، البناء الثقافي، المستقبلية، التفاعلية، التحديث، والتفصيل الشخصي للمعلومات".

من جانبه، أوضح الدكتور سعود كاتب مدير عام الإعلام الخارجي في منطقة مكة المكرمة والأكاديمي في جامعة الملك عبد العزيز أن صحفا عالمية عريقة اندثرت، منها نيوز ويك، وواشنطن بوست التي تحولت لإلكترونية بعد شرائها من قبل مالك موقع أمازون.
وأضاف "البعض يتساءل إلى أين نسير؟ أعتقد خلال الـ 10 – 15 سنة القادمة لن نجد أي صحيفة ورقية، وكل الدلائل تشير إلى ذلك، أبرزها أرقام التوزيع والإعلانات في الصحف الورقية التي انخفضت لأقل من النصف، كما أن الجيل الجديد من القراء اليوم لا يقرأون الصحف الورقية".
بدوره، توقع العميد محمد الطلحي، وهو خبير في الصحافة الإلكترونية، أن الفترة القادمة ستشهد تركيزاً على تشفير الاتصالات، مبيناً أن الأمان الإلكتروني مهم جداً بمختلف مستوياته سواء للفرد، الشركة، أو الحكومة.

الإلكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

لانخفاض تكلفة أسعار البيع والإيجارات في تلك المناطق

15 ٪ من سكان جدة يسكنون في أحياء عشوائية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/31/article_811887.html

متعب الروقي من جدة
أكد لـ "الاقتصادية" مسؤول في لجنة التثمين والمزادات في الغرفة التجارية الصناعية في جدة، أن أكثر من 15 في المائة من سكان جدة يسكنون في أحياء عشوائية، نظرا لقلة تكلفة أسعار البيع والإيجار في تلك المناطق.
وقال عبد الله الأحمري، رئيس لجنة التثمين العقاري والمزادات في الغرفة التجارية الصناعية في جدة، إن الكثير من أحياء شرق جدة تعاني ضعف البنية التحتية، والبعض منها ليست مخططة تخطيطا صحيحا، وهي معرضة للعديد من المشكلات في حال هطول الأمطار مما يعرض سكان تلك المناطق للخطر.
وأشار الأحمري إلى أن أكثر من 15 في المائة من سكان جدة يسكنون في بعض أحياء شرق جدة، والتي تعاني العشوائية في تخطيطها ولا توجد فيها بنية تحتية للتصريف، مشيرا إلى أن توجه المواطنين للسكن في تلك الأحياء يأتي بسبب ارتفاع اسعار الإيجار والبيع في المخططات المعتمدة وسط المدينة، مما اضطر هؤلاء السكان للتوجه للإيجار والسكن في هذه الأحياء التي تقل فيها التكلفة، وكذلك حصول البعض منهم على منح تبعد بشكل كبير عن المدينة، حيث يقومون ببيعها والتوجه للشراء في هذه الأحياء بأسعار متواضعه.
وأشاد الأحمري بدور اللجنة التي شكلت من قبل المقام السامي، وترأسها الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة سابقا، بعد أحداث كارثة سيول جدة منذ عدة أعوام، حيث قامت اللجنة بتكليف شركة أرامكو السعودية بالعمل على مشاريع تصريف مياه السيول، حيث قامت الشركة بأعمال كبيرة في هذا الاتجاه، ولكن تلك الأحياء في شرق جدة تحتاج لإعادة تخطيط ووضع بنية تحتية لها.
وذكر الأحمري، أن بعض المواطنين قاموا بالبناء في العديد من الأحياء العشوائية شرق جدة بناء عشوائيا دون أخذ موافقة أو تراخيص للبناء من قبل الأمانة، وتسبب ذلك التصرف في تفاقم أزمة تلك الأحياء وصعوبة إعادة تخطيطها من جديد، مبينا أن سعر التكلفة الإيجارية في تلك الأحياء يقل بشكل كبير عن الأحياء النظامية المعتمدة، خصوصا عند هطول الأمطار وتحذيرات الدفاع المدني المتكرره من الاقتراب من الأودية والتي تقع بجانب بعض تلك الأحياء.

وأوضح الأحمري أن معالجة مشكلة الأحياء العشوائية واندثارها، لن تكون إلا بعد تفعيل قرار مجلس الوزراء بإعطاء كل مواطن أرضا وقرضا، حيث يجب على وزارة الإسكان أن تعمل بشكل أكبر لكي يقوم الكثير من المواطنين بالاستفادة من تلك المساكن، وإبعادهم عن الأحياء العشوائية التي تهدد سلامتهم.

من جهته، قال وهيب اللامي، المستشار القانوني والمستثمر في القطاع العقاري، إن وجود بعض أحياء شرق جدة، بجوار بعض الأودية والسدود، كان سببا في انخفاض أسعار الإيجار وبيع الوحدات السكنية في تلك المناطق بشكل كبير، مما حدا ببعض المواطنين ذوي الدخل المحدود للتوجه للسكن في تلك الأحياء.

وقال اللامي، إن على الجهات المعنية أن تبادر بوضع حلول لمشكلة تلك الأحياء التي تعاني العشوائية والتنظيم السيئ وتهدد سلامة السكان عند هطول الأمطار، حيث يجب توفير البدائل لهؤلاء السكان من خلال تعويض الملاك منهم في مخططات معتمدة وبعيدة عن مخاطر السيول، وهذا من شأنه أن يوفر الكثير على الجهات المعنية مقارنة بالتعويض في حال وقوع أي كارثة.

من جهته، قال العقيد سعيد سرحان المتحدث الرسمي لإدارة الدفاع المدني في منطقة مكة المكرمة، إن الأحياء التي كانت تقع في مجاري الأودية قد تم إزالة الأغلب منها بعد كارثة سيول جدة قبل عدة أعوام، مبينا أن الجهة التي تحدد الأحياء الواقعة في مجاري الأودية والمهددة بمخاطر السيول هي هيئة المساحة الجيولوجية.

وبين سرحان، أن مشروع تصريف مياه سيول الأمطار قد قطع شوطا كبيرا من إنجاز العديد من المشاريع، وذلك من خلال اللجنة التي شكلت برئاسة الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة سابقا، وذلك من خلال إنشاء العديد من السدود والممرات وإعادة تصريف مياه السيول في بعض الأودية، مبينا أن المشكلة الحالية تكمن في تصريف مياه الأمطار داخل بعض الأحياء والشوارع، وليست في تصريف مياه السيول.

الداخلية تحذر من جمع التبرعات غير النظامية

المصدر: جريدة البلاد الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
http://albiladdaily.com/node/2273

الرياض - البلاد ..

صرح المتحدث الأمني لوزارة الداخلية بأنه بناءً على ما تم ملاحظته من الدعوة لجمع التبرعات النقدية أو العينية وذلك بوسائل تقنية متعددة والادعاء بوصول تلك التبرعات لمستحقيها ومن بينهم اللاجئون من الأشقاء السوريين ، وذلك في مخالفة صريحة للتعليمات التي تنظم جمع التبرعات النقدية والعينية بالمملكة ، فإن الجهات الأمنية المختصة مُعمدة بالتحقيق وضبط من يقومون بجمع التبرعات من غير المصرح لهم وتنفيذ الأنظمة بحق من يثبت تورطهم في ذلك وإبعاد الأجانب منهم عن المملكة. وأهاب المتحدث الأمني بالمواطنين والمقيمين توخي الحيطة والحذر من الدعوات غير النظامية لجمع التبرعات النقدية أو العينية لأي غرض خشية وصولها الى جهات مشبوهة أو تكون مدعاة للنصب والاحتيال . وأوضح أن المملكة تولي اهتماماً خاصاً باللاجئين من الأشقاء السوريين وذلك من خلال الحملة الوطنية لنصرة الأشقاء في سوريا بالإضافة الى الجهات المصرح لها بايصال المساعدات لهم، وفق الإجراءات النظامية التي تكفل وصولها إلى مستحقيها ، والمحددة في هيئة الهلال الأحمر السعودي ورابطة العالم الإسلامي وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية.

موظفون: حقوقنا لا تُصرف ولن نعمل خارج الدوام

مستحقات العمل الإضافي بمحكمة جدة تصرف للقضاة دون الموظفين

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
http://sabq.org/0dNfde

سعود الدعجاني- سبق- جدة:
قال موظفون بالمحكمة العامة بجدة: إنهم لم يصرفوا مستحقاتهم المالية نظير العمل خارج الدوام منذ أكثر من عام، وعدم مساواتهم بالقضاة الذين صرفوا مستحقاتهم المماثلة.
وذكروا لـ"سبق" أنه صدر تعميم من وزير العدل بالعمل خارج أوقات الدوام الرسمي لبعض المحاكم بالمملكة، من بينها المحكمة العامة بمحافظة جدة، ولم يتم صرف مستحقاتهم المالية لأكثر من عام، بينما تم الصرف لبعض القضاة لديهم في نفس المحكمة ممن عملوا في خارج الدوام، بعكس الوزارات الأخرى التي تصرف المكافآت الشهر الذي يلي الشهر الذي تم العمل فيه، رغم الميزانية الكبيرة التي تحظى بها وزارة العدل.
وأضافوا أنهم لن يعملوا بعد الآن في أي خارج الدوام طالما استمر هذا الوضع والتأخير في مستحقاتهم المالية.

عقب وفاة زوجها الذي كان مقترضاً من البنك لأجل البناء

بنك شهير يهدد أرملة بالطرد ويطالبها بـ900 ألف ريال

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
http://sabq.org/OcNfde

فهد المنجومي- سبق- مكة المكرمة:
صُدمت أرملة سعودية وأماً لخمسة أطفال، من إصرار أحد البنوك الأهلية على بيع منزلهم الذي يحضنها وأطفالها، عقب وفاة زوجها الذي كان مقترضاً من البنك للبناء، وعقب مضي سنتين على وفاة الزوج تفاجأت الأرملة بمطالبة البنك سداد 900 ألف ريال، أو بيع المنزل.

حدث هذا بالرغم أن هناك شرطاً في مثل هذه القروض ومتعارف عليه، ينص على سقوط القرض في حالة وفاة رب الأسرة، ولا تزال الأرملة في حيرة من أمرها وعدم معرفتها بالطريقة التي تحل بها القضية مع البنك، وسط نظرات الحسرة في عيون صغارها الذين فقدوا أباهم ويخافون فقد منزلهم الذي يسترهم.

وعن تفاصيل القصة المأساوية تقول "إ. م": "أنا أرملة منذ سنتين ولديَّ خمس بنات وولد واحد أقوم بإعالتهم وتربيتهم، وقد توفي زوجي قبل سنتين، والآن وبعد وفاته اتضح لي بأن منزلنا الذي نقطن فيه والواقع بمدينة الطائف بحي القمرية، ومقترض زوجي من البنك التجاري (ر. ج) يطالبنا الآن بسداد المبلغ المقترض 900 ألف ريال، وهو مبلغ كبير جداً؛ فليس لديَّ وظيفة، ولا أستطيع توفير هذا المبلغ حتى أتمكن من السداد".

وتابعت: "سوف يقوم البنك عبر خطابات أرسلت لنا بإخراجنا خلال الستة الأشهر القادمة، وأطلب من الله ثم منكم يا (سبق)، وأرجوكم مساعدتي والوقوف بجانبي، وإيصال صوتي لجميع المسؤولين وولاة الأمر قبل أن أصبح أنا وأطفالي بالشارع في هذا الزمن القاسي، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم".

"الرقابة": زمن العفو عن "الفاسدين" انتهى

المجلي لـ الوطن : استرداد المال "المختلس".. واستثناء الغرامة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=173129&CategoryID=5

الرياض: تركي الصهيل

جزم مدير الإدارة العامة للمتابعة والبحوث في "هيئة الرقابة والتحقيق" عبد العزيز المجلي بأن كل من يثبت ارتكابه لجرائم الاختلاس والتفريط بالمال العام ملزم برد المبالغ التي أخذت بوجه غير شرعي، مؤكداً أن الاستثناءات التي كانت تصدر بحق بعض من تثبت إدانتهم بجرائم الاختلاس والتفريط بالمال العام وإعفائهم من رد الأموال للخزينة العامة للدولة، انتهت ولم تعد قائمة بعد صدور القواعد الأخيرة المنظمة للعفو.

وقال المجلي ردا على سؤال لـ "الوطن" عما كشفته وثيقة لـ "الرقابة" - خلال مؤتمر "تشخيص واقع الفساد" الذي عقد أخيرا - عن إعفاء مدانين باختلاسات من إعادة المبالغ: الاستثناءات انتهت بما صدر في قواعد العفو الأخيرة وما صدر مكملاً لها كنظام مباشرة الأموال العامة.

وأوضح المجلي أن الإعفاء إذا حصل فهو يتعلق بالغرامة المصاحبة للعقوبة فقط.

أبلغ مسؤول رفيع في هيئة الرقابة والتحقيق" الوطن"، بأن الاستثناءات التي كانت تصدر بحق بعض من يثبت إدانتهم بجرائم الاختلاس والتفريط بالمال العام، وإعفاءهم من رد الأموال للخزينة العامة للدولة، لم تعد قائمة بعد صدور القواعد الأخيرة المنظمة للعفو.

وقال مدير الإدارة العامة للمتابعة والبحوث بـ"الرقابة" عبد العزيز بن محمد المجلي، في رده على تساؤلات "الصحيفة"، أن جميع من يثبت ارتكابه لجرائم الاختلاس والتفريط بالمال العام ملزم برد المبالغ التي أخذت بغير وجه شرعي.

يأتي ذلك، في وقت كشفت فيه وثيقة لهيئة الرقابة والتحقيق قدمت لمؤتمر تشخيص واقع الفساد بالمملكة المنعقد قبل نحو شهر، عن مفاجأة مدوية، أوضحت فيها وجود عدد من الحالات لمدانين بقضايا اختلاسات وتفريط بالمال العام، تم إعفائهم من إعادة المبالغ المختلسة للخزينة العامة للدولة، وإيقاف عقوبة السجن المقضي بها على بعض منهم، وهو ما اعتبرته ثاني أهم الأسباب لانتشار الفساد المالي والإداري في البلاد.

لكن المجلي، والذي يتولى منصب المتحدث الإعلامي باسم هيئة الرقابة والتحقيق، علق على ذلك لـ"الوطن" بالقول "أود الاحاطة أن الاستثناءات انتهت بما صدر في قواعد العفو الأخيرة التي استثنت العفو عن السجناء المحكومين في القضايا المتعلقة بالفساد المالي والإداري المحددة في المرسوم 43 لعام 1377 وما صدر مكملاً له كنظام مباشرة الأموال العامة"، لافتا إلى أن من ضمن الجرائم الواردة فيه الاختلاس والتفريط والتي تضمن النظام بالإضافة إلى عقوبتي السجن والغرامة إلزام من يثبت ارتكابه لتلك الجرائم برد المبالغ التي أخذت بغير وجه شرعي.

وفي توضيح لجزئية أخرى، قال المجلي أنه "إذا حصل اعفاء من تسديد أي مبالغ فهو فيما يتعلق بالغرامة المصاحبة لعقوبة السجن في حالة عدم تمكن السجين من سدادها ويكون ذلك وفق تنظيم معين بناء على التعليمات الصادرة في هذا الشأن".

أما بالنسبة لإيقاف عقوبة السجن على عدد من المدانين بقضايا الاختلاسات، فأبان المتحدث الإعلامي بـ"الرقابة والتحقيق"، أن ما يتعلق بإيقاف عقوبة السجن بحق بعض من حكم عليهم بهذه العقوبة، فهذا يرجع إلى تقدير المحكمة لاعتبارات تراها، ويتم اثبات ذلك في منطوق الحكم".

وتضمنت الوثيقة التي تقدمت بها هيئة الرقابة والتحقيق لمؤتمر تشخيص واقع الفساد بالمملكة، وحصلت "الوطن" على نسخة منها، شكوى من "عدم تمكين بعض الأجهزة الحكومية أجهزة الرقابة من ممارسة اختصاصها بدعوى السرية أو عدم فهم مهام واختصاصات أجهزة الرقابة المركزية".

ورصدت والثيقة والتي دفعت لتشخيص أسباب ظهور حالات الفساد في المملكة، لجوء بعض الأجهزة الحكومية لمعالجة بعض القضايا المضبوطة كـ"الرشوة" على سبيل المثال، دون إحالتها للجهة المختصة، ذلك فضلا عن ضعف التنسيق القائم بين الأجهزة الحكومية والخاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات.

وطالبت وثيقة الرقابة والتحقيق بالمسارعة في نقل اللجان المكلفة بالفصل في بعض القضايا لمرفق القضاء وإنشاء محاكم متخصصة بذلك، بما ينأى بها عن إشراف الجهات التنفيذية ويعزز من استقلاليتها.

وكان لافتا، إبراز الهيئة لمشكلة عدم تعاون المواطنين والمقيمين في إبلاغ الجهات المختصة عن جرائم الفساد، معللة ذلك بخوف هؤلاء من التعقيدات والإجراءات التي قد تتخذ بحقهم، فيما وجهت انتقادا لضعف المراجعة المستمرة والتطوير في اللوائح والتعليمات الخاصة بمكافحة الفساد.

ومقابل انتقاد هيئة الرقابة والتحقيق لتدني مستوى الرقابة الداخلية في الأجهزة الحكومية، رأت ضرورة تفعيل دور تلك الوحدات وتدعيمها بالكوادر المتخصصة لتقوم بدورها وكافة مهامها على الوجه المطلوب.

وبينما اقترحت وضع خطط استراتيجية في الأجهزة الحكومية كفيلة بدعم التوجهات نحو رقابة إدارية ومالية فاعلة تساعد على اجتثاث الفساد بأنواعه، طالبت بتفعيل دور القطاع الخاص وإشراكه في عمليات مكافحة الفساد.

وفيما أخذت على بعض جهات التنفيذ تأخر إنفاذ ما يصدر من أحكام قطعية في بعض القضايا، شددت على ضرورة تبسيط الإجراءات القضائية للبت بسرعة في القضايا المتعلقة بالمال العام التي ترفع من أجهزة الرقابة، فضلا عن دعوتها لأهمية الإسراع في تكامل بنية التعاملات الالكترونية للحد من تأثير العنصر البشري في مسير الإجراءات العامة، والعمل على تسهيل الإجراءات، واعتمادها على الشفافية والوضوح.

حقوق الإنسان والدولة الحديثة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/587745

سلطان العامر

عندمـــا انتهـت الحـرب العالمية الثانية، قامت كل من الولايـــات المتحـــدة الأميركية والاتحاد الســوفياتي وبريطانيا وفرنسا، القوات الأربع المنتصرة، بنصب محاكم لكبار قادة الحزب النازي، عرفت تاريخياً بمحاكمات نوريمبورغ. في تلك اللحظة، تولدت معضلة تتلخص في السؤال الآتي:

تحت أي قانون ستتم محاكمة هؤلاء؟ فالمفترض أن تتم محاكمتهم بقانون البلاد المستمد من سيادة الأمة الألمانية على أرضها، إلا أن هذا الخيار غير ممكن، نظراً لأن كل الجرائم التي سيحاكم عليها هؤلاء تمت ضمن إطار قانوني، أي أن الدولة الحديثة الألمانية المحتكرة للسيادة القانونية استخدمت حقها السيادي المطلق في إصدار قوانين تجعل من إجراء

تجارب على البشر، وحبسهم داخل معسكرات مهينة، وإحراقهم وغيرها من الأعمال الشنيعة أعمالاً مشروعة قانوناً، فإذا كان هذا الخيار غير ممكن، فما العمل؟ هل تتم محاكمتهم بقوانين القوى المنتصرة؟ ألن يعتبر ذلك انتهاكاً للسيادة الألمانية، وإخضاعاً للمهزوم لقوانين المنتصر؟

كان المخرج الذي تم اختياره هو اللجوء إلى القانون الطبيعي، والفكرة من وراء القانون الطبيعي ذي الجذور الممتدة في الفكر اللاهوتي المسيحي هي أن هناك قانوناً متعالياً فوق القانون، حاكماً عليها، خاضعة له، هذا القانون كان يتم التعامل معه على أنه قانون مستمد من الله، إلا أن علمنته قامت بفصله عن ارتباطه الإلهي، وحولته إلى قانون مرتبط في شكل كبير بتأويلات من يمارس الهيمنة والقوّة. ضمن هذا القانون، يتم افتراض حقوق طبيعية للإنسان، حقوق يستحقها الإنسان لمحض كونه إنساناً.

هذه القوانين تم تطويرها بعد المحاكمة عندما تم تدشين النظام العالمي الجديد الذي تديره الأمم المتحدة، وذلك بصيغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فعلى رغم أن الإعلان استطاع تعديد الكثير من الحقوق التي يجب أن يتمتع بها الإنسان في كل مكان، إلا أنه رهن تطبيق هذه القوانين بالدولة، الدولة نفسها ذات السيادة التي ارتكبت ما تم التعارف عليه حينها بـ«جرائم ضد الإنسانية»، وهذا هو التناقض الجوهري بين حقوق الإنسان والدولة الحديثة، أن حقوق الإنسان - بكل تحيزاتها لتراث القانون الطبيعي الغربي ذي الجذور المسيحية - تحدد الحد الأدنى من الكرامة التي ينبغي للإنسان أن يعيش فيها، في المقابل، ليس لهذه الحقوق أي معنى من دون أن تكون حقوق مواطنة تختار الدولة أن تطبقها، أي أن حقوق الإنسان ليست لها سلطة بذاتها، وأن القانون الطبيعي متعال نظرياً، في حين أنه على أرض الواقع خاضع لسيادة الدول وفي حاجة لقوانينها هي من أجل أن تكون له أي فاعلية.

والسر في هذا التناقض يعود في جانب منه للمعالجة التي تقدم بها الحلفاء للجرائم النازية، فعوضاً عن أن ينظروا للأمر باعتباره كامناً في طبيعة الدولة الحديثة، باعتبارها جهازاً يحتكر الشرعية والحق والقانون، جعلوا من الأمر مشكلة في القوانين التي تم تشريعها، ومن هنا جاء الحل باعتبار حقوق الإنسان حداً لشرعية الدول يجب ألا تتجاوزه، إلا أنه من يومها والدول تتجاوز هذا السقف الذي لن يتم تفعيله إلا خدمة لمصالح الأقوى في النظام.

هذه المعالجة لم تخفف من قوّة الدولة أمام مواطنيها، كما أنها لم تقو المواطنين أمامهم، ولم تضعف احتكار الدولة لتعريف الحق والخير إلا بالمقدار الذي يتناقض مع إرادة القوى العظمى، أي أن خطاب حقوق الإنسان بات يوفر أرضية للدول العظمى لانتهاك سيادة الدول الأخرى تحت مسمى حقوق الإنسان والدفاع عنها.

هذه الحال تضاعفت في شكل نوعي بعد انتهاء الحرب الباردة، وأصبحت حروب الدول الغربية وتدخلاتها العسكرية في العالم الثالث تنطلق من هذه الأرضية، أي أرضية حماية حقوق الإنسان، فكما لاحظ أحدهم، أن الغالبية العظمى من الانتهاكات يتم رصدها ضد هذه الدول، في حين أن انتهاكات الدول العظمى، مثل انتهاكات الولايات المتحدة الأميركية في العراق وأفغانستان، أو انتهاكات روسيا في الشيشان، يغض عنها الطرف، بل حتى الدول الحليفة لإحداها مثل إسرائيل التي تمارس الانتهاكات في شكل يومي من دون أن يتم ردعها بأي شيء، بهذا الوضع تتحول حقوق الإنسان وحمايتها إلى نظام انتهاك سيادة أكثر منه عمل خير.

ما يجب العمل عليه والتفكير فيه هو التقليص من إحكام قبضة الدولة في احتكار تعريف الخير والحق والواجب، قد يقال إن هذا الأمر بات قريباً جداً بسبب العولمة، نظراً لانفتاح الأسواق وانتقال المعلومات وما إلى ذلك، وهذا غير صحيح، فكل هذه التحولات إنما حدثت بموافقة من الدولة وبتنظيم منها وتحكم، لا رغماً عنها، صحيح أنها خلقت مساحات حرية وعمل للمجتمعات لم تكن موجودة في السابق، لكن هذه المساحات إما مكفولة بحكم القانون، أو أنها موجودة نتيجة لعجز الدولة أو تخلفها عن تنظيمها والتحكم فيها، وبالتالي لا يمكن اعتبارها مكسباً أو إنجازاً.

ما يفترض أن يعمل به منذ الأيام الأولى بعد جرائم النازية كان تخليص الدولة من إحكامها على احتكار القوة والحق والخير وتعريفها.

إن تقوية الأمم بهذه الوسيلة تتم عبر إيجاد طرق وآليات تكفل لها ردع الدولة عبر المساهمة في تعريف هذه المفاهيم، وإيجاد أرضية شرعية لها للمساهمة في صياغتهم، من دون أن تتمكن الدولة من استعادتها في شكل كامل متى أرادت.

الحياة
AL HAYAT

عابر حياة - "عبدة مصونة"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/587676

ثريا الشهري

«ممنوع دخول النساء بأمر من وزارة الداخلية وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». كانت التغريدة التي نقلها الكاتب جمال خاشقجي أخيراً بعد أن وجدها معلّقة على مدخل أحد محال بيع الآلات الموسيقية، إلا أن خبرها القديم قد نقلته صحيفة «الحياة» منذ منتصف العام تقريباً. فممنوع علينا قيادة السيارة، وممنوع علينا السفر أو استخراج وثيقته إلا بإذن، وممنوع علينا ممارسة الرياضة في المدارس. وهذا يقول فسحنا الرياضة للبنات، وذاك يرد قصدنا المدارس الأهلية. وكأن البنات هنا غيرهن في المدارس الحكومية! وكأن المال هو الفاصل وليس المبدأ..! ثم آخراً وهو ليس آخراً طبعاً، ممنوع عليك أيتها العبدة المصونة أن تدخلي حانوتاً لبيع مزامير الشيطان. ومن قبلها وبحسب تغريدة أحد المعلقين: ممنوع أن تخطو المرأة عتبة محل الأفلام. ولن أستغرب إن منعنا من دخول «السوبرماركت» يوماً، أو أي مكان يحلو لموظف الداخلية أو هيئة الأمر التشكيك فيه. وحقيقة لا أعلم كيف تصدر مثل هذه الأوامر غير المنطقية.

انتسبت المرأة السعودية إلى عضوية مجلس الشورى، وهلّلنا لإيصال أصواتنا عنّا ومن جنسنا. ولكن وبعد مدة معقولة من وجود السيدات الأعضاء تحت قبة المجلس يحق للمواطنات أن يسألن عما عاد عليهن. وكل يوم يمر تصعب فيه حياتنا أكثر من اليوم الذي قبله. ولأن الرجل السعودي لم يكن امرأة، ومن المستحيل للرجل أن يكون، إذاً لا يحق له التكلّم عن ظروف المرأة السعودية ومشاعرها وكأنه عاشها واختبرها، ثم يصفها بالجوهرة المصونة كأقدم «كليشيه» مبتذل، ولينظر من يدّعي صون الجواهر في موقع «الآنستغرام» بالذات وكيف جنحت بناتنا في صورهن المنشورة مع كل قوانينه وممنوعاته، ومن يأسهن وعوضاً عن أن يحتفظن بحساباتهن بشكل خاص، جعلنها عامة ومتاحة لفضول الجميع بكل التجاوزات في اللبس والشكل وحدود العائلة، وهذه لها مقالة أخرى. دعونا اليوم في الموسيقى التي حرِّمت ثم أحل بيع آلاتها للرجال، ويا عيني على التناقض السافر! ثم ننعت بالسفور.

والسؤال: هل سنستمر نحن نساء الوطن في هذا الدوران؟ وتمضي أعمارنا وتشيب رؤوسنا ننتظر أن يرفعوا ورقة المنع هنا ليلصقوها هناك؟ أما آن اعتبارنا «إنساناً» من الدرجة الأولى؟ ولنا حقوقنا غير المنقوصة والمجزأة؟ ولن أتحدّث عن الواجبات فقد صكّت في وجوهنا حتى أصبحنا نهملها عمداً وغيظاً وقهراً، فقبل أن تطالبونا بالواجبات قدِّموا لنا الحقوق. فإذا قيل الحق يؤخذ ولا يمنح. حسناً، وها هن النساء لم يطالبن بقيادة السيارة، بل قدن على رغم المنع. فهل حصلن على الحق؟ أم على مجموعة من التسجيلات وزعت في مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا يضبطها، وذاك يوبخها ويشتم رجالها، وكأن كل رجال العالم على خطأ، والرجل السعودي وحده الذي صحا من نومه فوجد أنه على صواب حتى في خطئه.

وهذه فقرة من قانون الأحوال الشخصية المتوقع عرضه على مجلس الشورى المختص بحقوق المرأة والطفل: «أحقية اشتراط بقاء المرأة في منزلها بعد الطلاق إذا لم يكن طلاق بينونة كبرى. ولن ينص القانون على بقائها داخل المنزل بعد طلاق البينونة لعدم وجود نص شرعي لذلك، وارتباطه بحق ملكية الرجل لذلك المنزل». فمتى ما أردنا الوقوف عند النص فعلنا والتزمنا. ومتى ما كان الموضوع في مصلحة الرجل اجتهدنا وتوسعنا، وبكل تمادٍ نقرر أحقية ملكية الرجل للبيت. فماذا عن حق المرأة «بعد» تمتّع الرجل بكيانها وحصوله على أبنائه وخدمته ولياليه؟ يرميها خارج البيت بمجرد طلاقها وإن عاشت فيه عمرها لغياب النص، فهل ظهر النص عند تجيير المسيار وفسح استئجار المرأة لغرف الفنادق؟ ولكن، أليس من يسنّ القوانين هو الرجل؟ أليس هو من ألغى الدراسات المقدّمة من بعض عضوات مجلس الشورى عن وجوب قيادة المرأة مركبتها؟ فالمسألة ستظل انتقائية منحازة ولو جلسنا فوق القبة وليس تحتها، ولن يحسمها سوى القرار السياسي، ولعلّه في 2014.

إساءة المعاملة النفسية للمرأة بهجرها وتعليقها

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

د. سهيلة زين العابدين حماد

تطرّق نظام الحماية من الإيذاء في تعريفه للإيذاء إلى إساءة المعاملة النفسية للمرأة من قِبل من لهم ولاية أو سلطة عليها، والزوجة تتعرّض إلى الهجر والتعليق من زوجها سنوات عديدة، يتركها الزوج وأولادها بلا نفقة ولا رعاية، ومع أنّ الشرع يعطي للزوجة حق طلب فسخ عقد الزواج إن تجاوز الهجر والتعليق ستة أشهر طبقًا للمذهب الحنبلي الذي تعمل به محاكمنا، إلّا أنّ قضاتنا لا يستجيبون لمطلبها، ويُصرّون على حضور الزوج الذي يتعمد التغيب وعدم حضور الجلسات، وتؤجل القضايا سنوات، وتظل المُعلّقة سنوات بلا نفقة، وبموجب أنظمة العمل التي تشترط موافقة ولي المرأة على العمل، لن تستطيع المعلّقة والمهجورة من العمل إن كانت غير موظفة إلّا بموافقة الزوج الذي يرفض ذلك، وتُهدد بالطرد من الشقة التي تسكنها لعدم تسديدها الإيجار، والضمان الاجتماعي لا يدفع لها مرتبًا إلّا بشروط قد يصعب على المعلقة والمهجورة توفيرها، فلا تُصرف لها الإعانة، ممّا يعرضها وأولادها إلى النزول إلى الشارع للتسوّل، فيتعرّضون لخطر الشارع، وما قد يؤدي إليه من انحرافات سلوكية وخُلقية، وحرمان الأولاد من مواصلة دراستهم وإن حضر الزوج بعد سنوات تُفاجأ الزوجة المعلقة مطالبة القاضي لها بمخالعة الزوج، وأمرها برد المهر إليه، ولا يُلزم الزوج بدفع مستحقاتها هي وأولادها من النفقة طوال سنين هجره لها، ولا ننسى أنّ الخلع يعني التنازل عن جميع حقوقها المالية، فهذه المرأة الفقيرة المعدمة من أين تأتي بالمهر لتدفعه له؟ وهل تكافئه بهجره لها برد مهرها الذي أصلًا لم تستلمه؟ فبحكم أعرافنا، مهر الفتاة يؤخذ جزء منه لشراء ملابس عرسها، ويُرد الباقي للعريس ليدخل في شراء أثاث بيت الزوجية، وقضاتنا يعرفون هذا؟

وللأسف تظل الزوجة معلّقة إلى أن تدبر المهر لترده للزوج عن طريق الدَيْن إن وجدت من يُدَيّنها حتى لو ظلّت معلقة باقي عمرها!!

ثم رد المهر في حالة المخالعة للزوجة حديثة الزواج، ولكن التي مضى على زواجها سنوات قد تصل إلى عشرين سنة، كيف يحق له استرجاع المهر الذي دفعه، وهي قد أضاعت أحلى سني عمرها في حياتها معه؟

واضح من حديث زوج ثابت بن قيس أنـــها كانت حديثة العهد بهذا الزواج، لأنها خشيت على نفسها من إثم عدم قدرتها إعطاء زوجها حقوقه الشرعية، فليس من المعقول أنها بعد مضي سنين عديدة تخشى على نفسها من هذا الإثم! كما أنه ليس من المعقول أن يقبل زوجها منها ذلك، ولا يُطالبها بحقوقه الشرعية!

ثمّ أنّ الخُلع يكون في حال وقوع الضرر على الزوج، وليس على الزوجة، يوضحه قوله تعالى:(وَلاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلاَّ أَن يَخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللّهِ فَلاَ تَعْتَدُوهَا) [البقرة : 229]

ويشرحه حديث زوجة ثابت بن قيس التي قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن زوجها:" لا أعيب دينه وخلقه ولكنى أكره الكفر في الإسلام، فقال لها: أتردين له حديقته؟ قالت نعم" وتمّت مخالعته، هذا الحديث يبيّن لنا أنّ الخُلع برد المهر للزوج عندما يكون الضرر على الزوج بفسخ العقد، وليس عند وقوع ضرر على الزوجة، فزوجة قيس لم تُعبْ زوجها، ولكنها لم تُحبّه، فلم تستطع منحه حقوقه الشرعية؛ لذا كان لها حق المخالعة برد مهرها لزوجها مقابل فسخ عقد الزواج، وليس من العدل عندما يكون الضرر واقعاً على الزوجة بممارسة عنف ضدها، أو بهجرها وتعليقها، طلب منها مخالعة زوجها برد ما دفعه لها مهراً، وقد يكون دفع لها بضعة قروش تسهيلًا من أهل العروس، بينما يُسجّل في صك الزواج مبلغ كبير لمباهاة الأهل بذلك أمام الناس ، أيضًا الخُلع يعني تنازلها عن حقوقها المالية بما فيها مؤخّر الصّداق إن كان ذلك مسجلًا في عقد الزواج.

فالضرر واقع على الزوجة بهجرها وتعليقها سنوات دون الإنفاق عليها ،وعلى أولادها، وإعطائها حقوقها الشرعية، مع أنّ الله جل شأنه نهى عن التعليق فقال(فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ)، والتعليق والهجر نوع من نشوز الزوج الذي يستوجب تأديبه عليه من قبل القاضي، وليس مكافأته برد مهره إليه، وتنازل الزوجة عن حقوقها المالية، والخُلع في هذه الحالة يكون باطلًا، ويُلزم القاضي بفسخ العقد، وإصدار حكم على الزوج بدفع لها مستحقاتها المالية، مع دفع نفقتها هي وأولادها منه طوال فترة هجره لها، مع معاقبته لتقصيره في حقوق زوجته وأولاده.

ورغم أن قضاتنا ملتزمون بالفقه الحنبلي في المقام الأول، فلم يأخذوا بما جاء في الشرح الكبير على متن المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل للإماميْن موفق الدين وشمس الدين ابني قدامة في مسألة: "فأما إن عضلها لتفدي نفسها منه ففعلت ، فالخلع باطل والعوض مردود ، والزوجية بحالها إلا أن يكون طلاقًا، فيكون رجعيًا" [ابن قدامة : المغني والشرح الكبير، ج8 ، حاشية الصفحة 177]

فالخُلع لا يكون في حالات الهجر والتعليق ، وممارسة العنف ضد الزوجة، وينبغي أن يُساءل القاضي الذي يحكم بالخلع في هذه النوعية من القضايا لأنّه يتنافى مع عدل الله، ويُعطّل حكمًا شرعيًا ، وهو حق الزوجة في طلب فسخ عقد الزواج عند وقوع ضرر عليها.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا باعتبار القضاء هو الحكم في قضايا العنف الأسري بموجب نظام الحماية من الإيذاء : إن كان القضاء شريكاً في وقوع هذا الاعتداء العاطفي والنفسي على المرأة، فكيف سيحميها منه؟

بورما تعلن انه "لم يعد هناك معتقلون سياسيون" لديها

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/587853

رانغون - أ ف ب
اعلنت بورما اليوم الثلاثاء انه "لم يعد هناك معتقلون سياسيون" لديها، وذلك بموجب عفو جديد صادر عن الرئيس ثين سين للوفاء بعهد قطعه بالافراج عن جميع المنشقين المعتقلين قبل نهاية العام.
وقال المتحدث باسم الرئاسة البورمية يي هتوت ان العفو الصادر ليل امس الاثنين عن المعارضين المعتقلين بموجب قوانين مثيرة للجدل، فضلا عن عفو منفصل لخمسة معتقلين اخرين، يعني انه "لم يعد هناك معتقلون سياسيون".
وكتب على صفحته في موقع فايسبوك "اود القول ان الرئيس وفى بالوعد الذي قطعه للشعب، لانه لن يعود هناك معتقلون سياسيون قطعا في نهاية العام 2013"، من دون الاشارة الى عدد المعتقلين المشمولين بهذه الخطوة وموعد الافراج عنهم.

بحث التصدي للأمراض المزمنة وشلل الأطفال ومستجدات فيروس كورونا.. والشراء الموحد للأدوية

مؤتمر وزراء الصحة لدول "التعاون" يعقد بالكويت5 يناير

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/31/article897113.html

الكويت - أحمد العويد
أنهت وزارة الصحة استعداداتها لاستضافة مؤتمر وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي الذي تستضيفه دولة الكويت خلال الفترة من 5 حتى 9 من الشهر المقبل، برعاية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الصحة الشيخ محمد العبدالله. وكشف وكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون الصحة العامة د. قيس الدويري عن أن المؤتمر الوزاري سيناقش عددا من القضايا، على رأسها وثيقة الكويت للتصدي للأمراض المزمنة غير المعدية، مشيرا إلى وضع آليات للتعامل مع عوامل الاخطار لهذه الأمراض وهي وثيقة متكاملة وخطة تنفيذية يطلب فيها من الدول أن تضع برامجها وخططها في هذا المجال. وشدد على أهمية توقيع وثيقة الكويت للتصدي للأمراض المزمنة، حيث أنها تمثل هاجسا كبيرا يؤرق النظم الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي.
وأوضح الدويري في تصريح للصحافيين صباح أمس على هامش اجتماع لجنتي تحديث الدليل المتعلق بمستلزمات الأسنان وتجهيزات المستشفيات والذي استضافته دولة الكويت أمس ولمدة خمسة أيام، أن دول مجلس التعاون ستكون مطالبة بوضع خطط لمكافحة ومجابهة الأمراض المزمنة غير المعدية ضمن خطط التنمية لكل دولة، مشيرا إلى أن الاجتماع سيناقش سبل وضع استراتيجية متكاملة للتصدي للأمراض المزمنة غير المعدية، لافتا إلى أن الكويت وضعت

مكافحة هذه الأمراض ضمن أولوياتها، حيث خصصت لها ميزانية وآليات متبعة، إلى جانب استحداثها هيكلا جديد للتعامل مع هذه الأمراض. وأشار الدويري إلى أن المؤتمر سيناقش كذلك آخر مستجدات فيروس «كورونا» في المنطقة، إلى جانب الشراء الموحد للأدوية ومستجدات العمالة الوافدة، إلى جانب موضوع جعل شبه الجزيرة العربية خالية من الملاريا ومناقشة موضوع شلل الأطفال والتطعيمات، وبحث اعتماد بعض المراكز الصحية المتميزة في دول مجلس التعاون الخليجي ومنها معهد دسمان للسكري ومركز عجمان للسكري في دولة الإمارات العربية المتحدة كمراكز مرجعية في دول المجلس.

الشراء الموحد

وتوقع أن يرتفع حجم الشراء الموحد للأدوية في دول مجلس التعاون خلال العام المقبل إلى مليار ونصف المليار دولار، مشيرا إلى أنه خلال عام 2013 بلغ حجم الشراء الموحد نحو مليار و300 مليون دولار، لافتا إلى أن هناك مردودا إيجابيا وقيمة مضافة لهذا البرنامج على دول المجلس بصفة عامة، مؤكدا أن هناك توجها لتوحيد سعر استيراد الأدوية في دول «التعاون». وكشف الدويري عن أن المؤتمر سيناقش أيضا تأسيس صندوق للبحوث في دول المجلس.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء
28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/587723

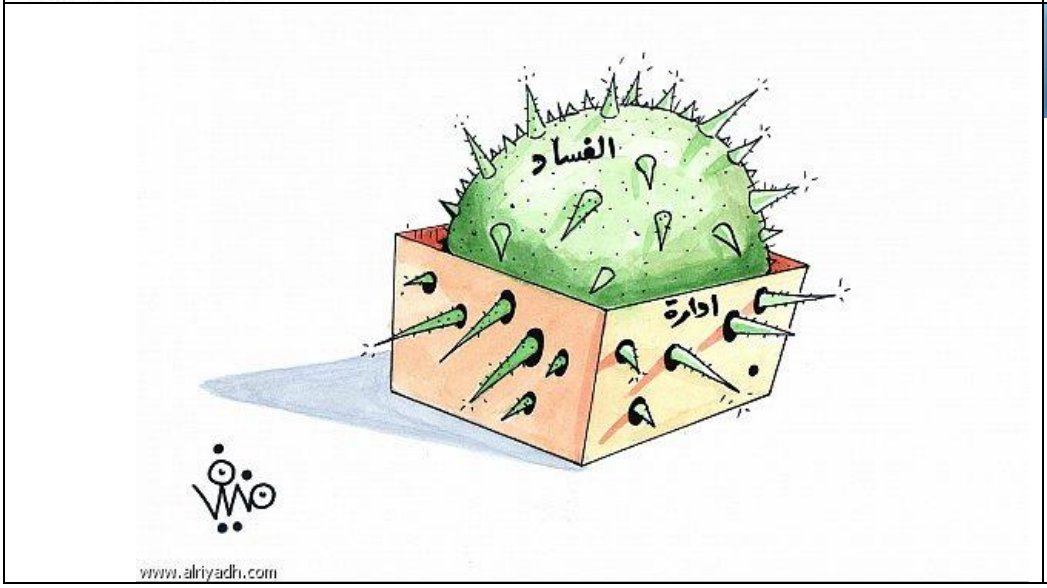

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء
28 صفر 1435هـ - 31 ديسمبر 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/12/31/article897092.html